# واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله

**علي زيد الزعبي***

**ملخص:** لعبت ظاهرة العولمة دوراً مؤثراً في تعظيم حجم منظمات المجتمع المدني وتحديد نوعية الأدوار المعاصرة التي تؤديها في تنمية المجتمع، وهي أدوار تختلف – إلى حد كبير – عما كانت تقوم به هذه المنظمات في الماضي، مما يؤكد حدوث تغييرات كبرى في طبيعتها. وإذا كانت الدراسة محاولة لفهم التحولات والتغيرات البنائية والوظيفية التي أصابت المجتمع المدني من جراء ظاهرة العولمة، فإنها تنبه – أيضاً – إلى ضرورة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي لمواكبة تلك التحولات والتغيرات.

**المصطلحات الأساسية:** المجتمع المدني، العولمة، التنمية، المنظمات غير الحكومية.

## أولاً – مقدمة في أهمية الدراسة:

لقد بات النظام العالمي اليوم أكثر انفتاحاً وتعقيداً وتنوعاً وترابطاً عما مضى، وأخذ أنماطاً متعددة ومترابطة من التفاعل الدولي، الذي تحدد صورته أطراف فاعلة من بعض الدول. فالمتغيرات الجديدة التي تعرف بالعولمة تؤثر – بلا شك– على طبيعة عمل المجتمع المدني وفلسفته (حازم الببلاوي، 2000: 157)؛ ومن ثم فالمجتمع المدني لا يمكن فهمه فهماً صحيحاً إلا في إطار هذه المرجعية الأوسع نطاقاً. فلم يعد بإمكان أي مجتمع أن يعزل نفسه عن المتغيرات والتطورات العالمية، سواء السياسية منها أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ففي إطار العولمة انتقلنا من المقاربة الثنائية "السوق والدولة" إلى المقاربة الثلاثية "السوق والدولة والقطاع الثالث" (أماني قنديل، 2000 أ: 69). ويضم القطاع الثالث المنظمات غير الحكومية،

* قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

التي تمثل – في إطار المتغيرات العالمية والإقليمية – فاعلاً اقتصادياً واجتماعياً. فالمتغيرات المتعددة التي ارتبطت بسنوات العولمة، أدت إلى بروز القوة الثالثة على المستوى المجتمعي، وعلى المستوى العالمي.

والموقف العالمي سواء في مجال صعود الكونية، أو فيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية والسياسية والثقافية، ينعكس بشكل مباشر على أداء مؤسسات المجتمع المدني. فقد بدأ القرن العشرون وهناك فاعل دولي وحيد على الساحة؛ هو الدولة ذات السيادة، وانتهى القرن العشرون، وهناك عدد من الفاعلين الدوليين إلى جانب الدولة؛ التي لم تعد تتمتع بالسيادة بالمفهوم التقليدي (Hearn, 1997). وهناك مؤشرات تؤيد تنامي تشكل المجتمع المدني وانخراطه في قضايا الضعفاء والمهمشين وهمومهم على المستوى العالمي (عبدالنور بن عنتر، 2003: 80)، وبخاصة بعد ظهور إخفاقات دولة الرفاهية، وانكشاف مساوئ الدولة الشمولية وتزايد الحركات الاجتماعية في السنوات الأخيرة. وجاء ذلك مقترناً بظهور مفهوم العولمة (Walzer,1998). وقد تزامن الاهتمام بالمجتمع المدني ودعمه – بدرجة كبيرة – مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في "ريو دي جانيرو عام 1992؛ حيث اعتمدت أكثر من 1400 منظمة غير حكومية في المؤتمر الرسمي، وشاركت آلاف المنظمات غير الحكومية الأخرى في المنتدى العالمي الذي عقد بالتوازي معه. وقد اتسمت مؤتمرات الأمم المتحدة اللاحقة بمشاركة قوية من جانب المنظمات غير الحكومية، مثل مؤتمر حقوق الإنسان في "فينا" عام 1993، ومؤتمر الدول الجزرية الصغيرة في "بربادوس" عام 1994، ومؤتمر السكان والتنمية في "القاهرة" عام 1994، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في "كوبنهاجن" عام 1995، والمؤتمر العالمي للمرأة في "بكين" عام 1995.

شهدت المجتمعات العربية صعوداً متتابعاً لدور مؤسسات المجتمع المدني؛ حيث فرضت هذه المؤسسات نفسها منذ ما يقرب من عقدين على ساحة العمل القومي والاجتماعي؛ لتملأ الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة من مجال الخدمة الاجتماعية. لذا فقد بدا المجتمع المدني مكملاً لدور الدولة، التي أصبحت غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في ظل التحولات الاقتصادية المتزايدة. ومن ثم لم تعد الدولة الفاعل الوحيد؛ حيث برز المجتمع المدني فاعلاً آخر وشريكاً أساسياً في عملية التنمية (نشرة البحوث العربية، 2000: 28).

وما تشهده المجتمعات العربية اليوم – من دعوة صريحة لتفعيل دور المجتمع المدني، وتنامي تكوين المنظمات غير الحكومية في أكثر من قطاع ومجال – يعد خير تعبير عن حضور هذا المفهوم لدى النخب الثقافية. ومن ثم فقد تجاوزت الدعوة إلى المجتمع المدني مستواها النظري، وأصبحت تقدم بوصفها أداة عملية من عمليات التغيير الديمقراطي (فهيمة شرف الدين، 2002: 1). كما تزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم مشاركة الناس وتفعيلها في تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، وتأكيد إرادة المواطنين في الفعل التاريخي والإسهام بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات (أحمد ثابت، 1999: 20).

بالإضافة إلى أن المجتمع المدني يؤدي دوراً مؤثراً في مناهضة الفساد، وإعلاء القيم وإبراز نماذج الشفافية وتعبئة المجتمع لمساندة الإصلاح (أماني قنديل، 2000 ب: 10). ومن ثم أصبح ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره القوة الثالثة Third Force التي تسهم في تغيير خريطة القوى المحلية والعالمية (World Resources Report, 2000:3). وقد برهنت التطورات المعاصرة – على الصعيدين العالمي والعربي – على أهمية المجتمع المدني، بوصفه آلية لتحقيق ديمقراطية المشاركة وتعبئة المواطنين في المجالات المختلفة، وتأكيد الحقوق والدفاع عنها وإنضاج المجتمع المدني، وتحريره من جميع القيود المتصلة بالشمولية والهيمنة؛ ومن ثم تعظيم القدرة على إنجاز تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية، تستند إلى آمال الناس واحتياجاتهم (محمود عودة، ومحمد منصور، 2000: 18).

## ثانياً – موضوع الدراسة:

لقد كانت نشأة المجتمع المدني في الوطن العربي نشأة متأزمة؛ ففي الوقت الذي سمحت فيه الدولة بدرجة ما من درجات الاستقلالية للفاعلين، نجد أن بعض هؤلاء الفاعلين قد أفصح عن عدم تسامح حيال حرية التعبير، وحرية العقيدة، وحتى حرية الفعل بالنسبة لغيره من الفاعلين. وهنا يكمن التناقض. فعلى الرغم من أن الاستقلال المدني يعد مؤشراً قوياً لولادة المجتمع المدني، فإن الممارسات الدالة على عدم التسامح تمثل نفياً للطبيعة المدنية لهذا المجتمع. وهذه الاتجاهات

المتناقضة تسوغ التساؤل حول مدى فاعلية وجود المجتمع المدني في الوطن العربي، وكذا طبيعة العوامل التي تؤثر في تطوره (مصطفى كامل السيد،1994: 139)

ومن ثم يمكننا القول إن المجتمع المدني في الوطن العربي يمر بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد، تتشابك فيها الأبعاد العالمية والدولية، والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتلاصقة، والتيارات الفكرية والثقافية. فنحن إزاء صراعات سياسية وفكرية تدفع بالمجتمع المدني للاشتغال في عدة معارك: بين المجتمع والدولة، وبين القوى الثقافية والسياسية التحريرية أو العلمانية، والقوى الثقافية والسياسية والإسلامية. أي في النهاية بين المجتمع المدني والدولة، وبين المجتمع المدني بعضه مع بعض، وكل ذلك في إطار أطروحة الكونية أو العولمة، وقبولها أو رفضها أو التعاون معها (أماني قنديل، 2000أ:71).

من هذا المنطلق تأتي أهمية هذه الدراسة البحثية في توضيح طبيعة تأثر المجتمع المدني بظاهرة العولمة، ومدى دور ذلك التأثير في تحديد مسار المجتمع المعاصر وشكله ونوعيته. ناهيك عن التأكيد على ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي لأسباب مهمة، لعل أهمها قدرة هذه المنظمات على المشاركة الفعالة في حل المشكلات والظواهر السلبية التي تواجه المجتمع العربي في عالم اليوم. فالشواهد تؤكد – بلا شك– عجز الحكومات العربية عن إيجاد حلول لمعضلات سياسية واجتماعية واقتصادية. فالإرهاب والعنف والتطرف والبطالة وشراء الذمم وغيرها، لا يمكن مواجهتها أو الحد منها بوساطة أجهزة الحكومة وحدها، وإنما –أيضاً– بوجود مؤسسات مجتمع مدني حرة، قادرة على تقديم الإسهام الفعال في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للفرد العربي ومجتمعه.

ويتحدد الهدف الرئيس لهذه الدراسة في رصد ملامح تطور المجتمع المدني وآفاق تشكله ومحدداته في الوطن العربي في ظل التحولات العالمية، والوقوف على أبرز المعوقات التي تعترض مسيرة المجتمع المدني العربي. ويتمثل المدخل الأساسي لهذه الدراسة – على المستوى المعرفي – في طرح رؤية نظرية محددة تحاول التوفيق بين الرؤية الكلاسيكية والمعاصرة والنقدية، وذلك بغية الوقوف على موقع مؤسسات المجتمع المدني ودورها في عمليات التنمية، وبناء المجتمع المدني القائم على المؤسسات الفاعلة ضمن أجواء الديمقراطية والمشاركة الواسعة لجميع

فئات المجتمع. وعلى المستوى التطبيقي فإنه يتمثل في الواقع الحالي لما تقوم به هذه المؤسسات في ظل تحولات العولمة، وما تفرضه من شروط وتغيرات، وفي ظل تحولات بنيوية مستمرة.

كما تنطلق الدراسة من فرض أساسي مؤداه أن المجتمع المدني العربي قد تشكل منذ بداياته – وحتى الآن – متأثراً بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع، الأمر الذي أسهم في صياغة ملامحه؛ ومن ثم لا يمكننا إغفال هذه الظروف، وهذا المسار التاريخي الفاعل في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني.

## ثالثاً – المجتمع المدني وإشكالية المفهوم:

يحتل مفهوم المجتمع المدني اليوم موقع الصدارة في التحليلات الاجتماعية والسياسية العربية. ولعل ما يلفت النظر في استخدام هذا المفهوم ليس حضوره فقط، بل تحوله إلى أداة تحليلية في العلوم الاجتماعية والسياسية، وإلى قوة معيارية في مجال النقد السياسي (عزمي بشارة، 1998: 26). ومن ثم فقد أعاد المصطلح الاعتبار لنفسه، بعد تعرضه لعقود طويلة من الإهمال؛ حيث إنه يعد مفهوماً قديماً ومحافظاً من ناحية، وغير مألوف ومهمل إلى حد كبير من ناحية ثانية، كما أنه ارتبط بتجربة تاريخية محددة وحاضنة ثقافية بعينها من ناحية ثالثة. وبعد هذا الإهمال الطويل، تم إحياؤه مع تظاهرات المجتمع المدني في بداية السبعينيات من القرن الماضي في أوروبا الشرقية أولاً، ثم أوروبا وباقي دول العالم أجمع (نضال درويش، 2004: 1). ومع نهاية الحرب الباردة تشكل وجود عالمي لمصطلح المجتمع المدني بين الباحثين والنشطاء السياسيين، كما انتشر هذا المصطلح بين صناع السياسة في أجزاء متفرقة من العالم (Lewis,2001:1).

وعلى الرغم من هذا الموقع الذي يحتله مفهوم المجتمع المدني، فإنه لا يزال مفهوماً ملتبساً لدى البعض؛ إذ يعدّونه إشكالية. فمازال الجدل مستمراً في الساحة العربية حول ماهية المجتمع المدني (Ismael & Ismael, 1997: 77-78). ويعود جزء من هذا الجدل إلى محاولة تحديد مقاييس مشتركة لضبط المفهوم، وإلى حالة المخاض التي لا يزال المجتمع المدني العربي يمر بها في سياق التحولات المتسارعة والمستمرة منذ أكثر من قرن. وعلى الرغم من اختلاف الرؤى بين الباحثين حول المجتمع المدني، فإن هناك من يتحمس له ويرى فيه الحل لكثير من مشكلاتنا، وهناك

من يتحفظ عليه؛ بحجة أن الدعوة للمجتمع المدني جاءت – أساساً – من هيئات أجنبية، قدمت مساعدات مالية لبعض مراكز البحث؛ لدعم الفكرة ونشرها على نطاق واسع. كما يرى بعض الباحثين أنه لا يمكن استعارة هذا النموذج لتبلوره ونضجه في أوروبا في سياق مختلف تماماً عن بنية المجتمع العربي، الذي له تاريخه الخاص وتراثه المختلف (Saikal & Schnabel, 2003). ولذا فهناك فرق – في حالة المجتمع العربي – بين **المجتمع الأهلي والمجتمع المدني**، على الرغم من ترادفهما في المجتمعات الغربية، وهو ما يعبر عنهما بالمصطلح الإنجليزي (Civil Society) الذي يوحد بينهما؛ إذ إن المجتمع الأهلي قائم على الروابط والتنظيمات الإرثية (Primordial Organizations) التي ينتمي إليها الفرد عند الميلاد، لاعتبارات مسبقة دون أن يكون له في هذا الانتماء المبكّر المعطى أي هامش من حرية الاختيار. في حين يعرّف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية، وغير الإرثية وغير الحكومية، التي ترعى الفرد، وتعظّم من قدراته على المشاركة المجزية في الحياة العامة" (سعد الدين إبراهيم، 1998: 16).

أما في الثقافة العربية، فإننا نستخدم مصطلحات متجاورة ومتعددة للإشارة إلى المنظمات الأهلية. فعندما نقول "القطاع الثالث" (Third Sector) فإننا نقصد تمييزه عن القطاع الحكومي من جهة، وعن القطاع الخاص الهادف للربح من جهة ثانية. وعندما نقول (Non Governmental Organization)، فإننا نقصد المنظمات الأهلية غير الحكومية التي تشكل مع التنظيمات الخاصة الهادفة للربح ما يسمى المجتمع المدني عموماً (كريم أبو حلاوة، 1998: 29). ولعل ما يشكّل فارقاً حاسماً بين المنظمات الأهلية وبقية منظمات المجتمع المدني السمات الخمس التالية:

1 – التطوعية.

2 – الاستقلالية وبخاصة عن الدولة.

3 – عدم السعي للربح.

4 – عدم السعي إلى الخدمة الشخصية للأعضاء.

5 – المشاركة في الشأن العام.

ومفهوم المجتمع المدني مصطلح أوروبي قديم، صيغ خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ لإبراز تحول أوروبا الغربية من الاستبداد إلى الديمقراطية البرجوازية. وقد اختفى هذا المفهوم منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم

يظهر من جديد إلا مع "غرامشي" بعد الحرب العالمية الأولى.(عبد الله حنا، 2002: 14–15). بل إن هناك من يدعي بأن مفهوم المجتمع المدني، يعد نتاجاً تاريخياً للنقاش الذي أثير بعد الحرب الباردة، الذي تجسد بوضوح في أطروحة فوكاياما Fukuyama نهاية التاريخ (Chaichian,2003:19).

أما **السوسيولوجيا** فلم تتداول مفهوم المجتمع المدني بوضوح، إلا في العقود الثلاثة الأخيرة، وبخاصة مع ازدياد اهتمام علماء الاجتماع بمسائل السلطة والأحزاب والنخب السياسية، بحيث شكل هذا المفهوم عنصراً أساسياً في كل الأبحاث التي سعت إلى اكتشاف منطق اشتغال الحقل السياسي وآلياته، ومن ثم إلى بناء نظرية عامة للسلطة منسجمة ومرتبطة بأوضاع وتجارب اجتماعية معينة (عمر برنوصي، 2005: 9).

ويشير المجتمع المدني من حيث المفهوم إلى معنيين، يبين **الأول** معنى عاماً يعكس الطبيعة المدنية التي تميز كلاً من الدولة والمجتمع؛ حيث يشير إلى دولة المؤسسات ذات الإطار التعاقدي، الذي يمنح الأفراد كياناً مستقلاً. ويعبر هذا المعنى عن مجتمع يقوم على سيادة الشعب، وتبني الديمقراطية والتعددية السياسية وحماية حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة. وهو ما يعكسه المعنى الحرفي لكلمة مدني Civil، الذي يساوي في اللاتينية Civils؛ فهو يشير إلى الأمور التي لها علاقة بالمواطن (ستيفن ديلو، 2003: 15). أما المعنى **الثاني** – الخاص – للمجتمع المدني فيشمل مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير الحكومية وغير الإرثية وغير الهادفة إلى الربح، التي تشكل وسائط اجتماعية طوعية الانتماء بين الفرد "المواطن" والدولة "السلطة" (منشورات الأمم المتحدة، 2001: 28).

حقيقة الأمر أن استخدامات مفهوم المجتمع المدني ودلالاته وفقاً لاختلاف المرجعيات الفكرية والأيديولوجية. ومع ذلك، فهناك قدر كبير من الاتفاق على القواسم والخصائص المشتركة للمصطلحات الدالة على مؤسسات المجتمع المدني، وأهمها: المجتمع الأهلي، المنظمات غير الحكومية، القطاع الثالث، القطاع الخيري، القطاع المستقل، القطاع المعفى من الضرائب، المنظمات الخاصة التطوعية، القطاع الاتحادي، القطاع غير الهادف إلى الربح. ويذكر "شارلوت سيمور سميث" في موسوعة علم الإنسان أن مفهوم المجتمع المدني يشير في النظرية السياسية إلى المجتمع الذي يتشكل من خلال العقد الاجتماعي، الذي يعد مقابلاً للإطار التنظيمي

للدولة (شارلوت سميث، 1998: 614). كما ينظر " الجابري " إلى المجتمع المدني باعتباره ذلك الإطار الذي تنتظم فيه علاقات الأفراد والجماعات على أسس ديمقراطية؛ أي ذلك المجتمع الذي تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى. إنه ذلك المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث (محمد الجابري، 1993: 45).

كما يعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص (محمد الشلالدة، 2004: 1). كما يعرف المجتمع المدني بأنه مؤسسة منظمة للحياة الاجتماعية، توصف بأنها تطوعية، ولديها القدرة على التدعيم الذاتي، وتتمتع بصفة استقلالية عن الدولة (Epley,2000:40). وتعرف الشبكة العربية للمنظمات الأهلية المجتمع المدني أيضاً، بأنه الرصيد المشترك في القيم المكونة لرأس المال الاجتماعي، ويتألف من المنظمات التي تنشط في مجالات التنمية الاقتصادية والثقافية والعلمية، وتعنى بالرعاية الاجتماعية والإغاثة وتنظيم العلاقات المهنية. وينتسب إلى المجتمع المدني أيضاً كل فرد يمارس نشاطه المهني في الإطار التربوي والعلمي والثقافي. وبذلك تتجاوز تركيبة المجتمع المدني؛ لتشمل كل الأطراف الفاعلة خارج النطاق الحكومي والقطاع التجاري، التي تسخر جهدها لدعم المبادرات المبنية على التطوع والتآزر والتضامن (مجلة المظلة، 2004: 13).

ويقدم عزت حجازي مفهوماً للمجتمع المدني يحدد مجالاته، مركزاً على الاستقلال التام عن الدولة؛ حيث يقصد بالمجتمع المدني: مجموع المنظمات والجمعيات والروابط الشعبية التي ينضم الناس إليها باختيارهم، وينشطون من خلالها؛ لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية وثقافية وفئوية أو عامة، ويفعلون ذلك مستقلين عن الدولة وربما في مقابلها (عزت حجازي، 1999: 54). ويعرف " إنثاير وكارلسون " المجتمع المدني بأنه المجال الذي يتضمن المؤسسات والمنظمات والأفراد الواقعة بين الأسرة والدولة والسوق، والذي في إطاره يتشارك الناس طواعية، من أجل دفع اهتمامات مشتركة فيما بينهم. كما يقدم " الين كلسيزوود " تصوره للمجتمع المدني؛ حيث يرى أنه يمثل مجالاً منفصلاً من العلاقات والنشاط الإنسانيين، متميزاً عن الدولة (Antheier & Carlson: 2003).

وفي ضوء العرض السابق يمكننا القول إن المجتمع المدني ليس واقعاً معطى، بل هو عملية دينامية مستمرة تكتسب معناها ومحدداتها الإجرائية من طبيعة التكوين الاجتماعي الاقتصادي، الذي يتشكل فيه المجتمع المدني ذاته، وما يتعرض له هذا التكوين من تغيرات تؤثر على مختلف مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية (محمد عبد الحميد، 2003: 327). ومن ثم فإن مفهوم المجتمع المدني يختلف باختلاف السياق الاجتماعي التاريخي، كما يختلف باختلاف تطور المعرفة النظرية وتراكمها، فضلاً عن اختلافه باختلاف الموقف الأيديولوجي (خالد عبد الفتاح، 2006:18–19). وترتيباً على ذلك يمكننا إبداء عدد من الملاحظات حول مفهوم المجتمع المدني، منها:

– أن محور المجتمع المدني يتأسس على فكرة "الطوعية"؛ أي أن ما يميز تكوينات المجتمع المدني عن جملة التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة هو صفة الطوعية.

– أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم يرتبط بمنظومة من المفهومات الأخرى، التي تتداخل وتشترك في كثير من الأسس الفكرية، ولا يمكن أن تتنامى فعاليته منعزلة عن سياقاتها، وتتضمن مفاهيم مثل المواطنة، والفردية، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية،... إلخ.

– أن هناك قواسم مشتركة تظهر في إطارها مكونات المجتمع المدني، تلك التي تتضمن الجماعات المهنية، الاتحادات العمالية، المنظمات غير الحكومية، النوادي الاجتماعية، الحركات الاجتماعية، المنظمات القاعدية الشعبية، المنظمات الدينية.

– أن الثقافة المدنية، هي السياق المبدع لتطوير آليات المجتمع المدني؛ فوجود نسق قيمي يستند إلى قبول الآخر، وتتأصل فيه سمة التسامح والتراضي، هو منطلق لتشكيل مؤسسات المجتمع المدني الناجحة وتطويرها (أشرف عبدالوهاب، 2003).

– الاستقلالية؛ بمعنى أن يبتعد الدور أو الغرض – الذي تقوم به تلك التنظيمات الاجتماعية – عن هيمنة الدولة وسلطتها، بل تعمل في إطار مناخ مهيأ، يوفر لها مرجعية قانونية مقبولة من المجتمع المدني والدولة معاً.

## رابعاً – المجتمع المدني والعولمة: نحو إطار نظري للدراسة:

### المدارس الفكرية وتأصيل فكرة المجتمع المدني:

إن فكرة وجود المجتمع المدني وطبيعة هذا المجتمع تعد من الأفكار التي استحوذت على اهتمام العلماء والدارسين، ولذلك فقد ظهرت العديد من المدارس الفكرية، التي تناولت فكرة وجود المجتمع المدني وعلاقته بالدولة. وأول هذه المدارس الفكرية **المدرسة الليبرالية**؛ التي تعد من أهم المدارس الفكرية التي تناولت مفهوم المجتمع المدني، وأعطته أهمية كبيرة في إطار نظمها الفكرية التي أسستها. وقد ناقشت تلك المدرسة بشقيها: الاقتصادي والسياسي، مفهوم المجتمع المدني، وركز الشق الاقتصادي منها على حرية التجارة وتقسيم العمل. أما شقها السياسي فقد ركز على المجتمع المدني بوصفه سمة أساسية في الدولة الدستورية، التي تحظى بالشرعية في مواجهة مواطنيها (ستيفن ديلو، 2003: 20). ومن أبرز روادها آدم فيرجيسون، وتوماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو، وتوكوفيل Alexis De Tocqueville (Hanley,1999:3). وقد رأى **هوبز** أن الدولة هي الدولة المطلقة المستبدة، أما **لوك** فوجده في الدولة الليبرالية، كما ساوى بين الدولة والمجتمع المدني، أما آدم فيرجيسون فلم يميز بين المجتمع والدولة (محمد باروت، 1995: 18).

ويمكن فهم المجتمع المدني عند توماس هوبز Thomas Hobbes (1651) بأنه المجتمع القائم على التعاقد ولو اتخذ الشكل الحكم المطلق، وذلك لاعتماده على إرادة أفراد المجتمع، ومرجعيته قانون العقل واحترام التعاقد. أما جون لوك (1691) فقد اعتبر المجتمع المدني المؤسسة الشرعية الوحيدة للنظام الدستوري. (أحمد شكر الصبيحي، 19:2001). عموماً يرى الليبراليون التقليديون المجتمع المدني محيطاً للحرية والاستقلال.

أما **المدرسة الهيجلية**، فتعد المفهوم الاشتقاقي للدولة والمجتمع المدني واحداً من أبرز المعالم في فلسفة رواد هذه المدرسة. فقد ظلت مفاهيم المجتمع المدني عائمة إلى أن جاء " هيجل " Hegel في القرن التاسع عشر؛ حيث أدرج المجتمع المدني ما بين مؤسسات الدولة (ذات السلطة) والمجتمع التجاري الاقتصادي – القائم على أساس الربح –؛ سعياً منه لرفع قدرة المجتمع على التنظيم والتوازن (Kamrava,1998). كما ذهب هيجل إلى أن المجتمع المدني، هو حلقة وسيطة بين العائلة من ناحية، والدولة من ناحية أخرى. بالإضافة إلى تأكيده الطبيعة المتصارعة

للمجتمع المدني الذي يحتاج إلى الدولة ليحقق أهدافه وينال الانسجام (مصطفى كامل السيد، 1995: 9). وهذا التصور الذي قدمه هيجل كان متأثراً كثيراً بالظروف التاريخية لبنية المجتمع الألماني، لذا فقد نادى بدولة قوية تتموقع فوق المجتمع المدني؛ وذلك بحجة أن المجتمع المدني غير قادر على إقامة العقل والحرية وتحقيقهما من تلقاء ذاته، وإنما الدولة هي الإطار القادر على تحقيق ذلك الهدف (هربرت ماركيوز، 1979: 204). فالمجتمع المدني حقيقة طبيعية، ولكنه لحظة تطور تاريخي متميزة بالتنافس في المصالح الفردية (عبد القادر الزغل، 1990: 149)؛ ومن ثم فالدولة في – الفكر الهيجلي – هي النظام السياسي القادر على صيانة مصالح المجتمع المدني.

أما ثالث هذه المدارس الفكرية التي اهتمت بالمجتمع المدني، فهي **المدرسة الماركسية**؛ حيث انتقد ماركس الرؤية الهيجلية لحقوق الدولة، وهدف في نقده إلى إضفاء محتوى مادي أكثر على المجتمع المدني. ومن ثم يعد المجتمع المدني – عند ماركس – اللحظة الإيجابية والفعّالة في التطور التاريخي، وليس الدولة كما ورد عند هيجل (معن خليل عمر، 2000: 151). حيث يرى ماركس أن المجتمع المدني هو الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان ذائداً عن مصالحه الشخصية، وكذلك عن عالمه الخاص، متحولاً إلى مسرح تبرز فوقه التناقضات الطبقية بجلاء، ويضع مقابل ذلك الدولة التي لا تمثل في نظره إلا فضاء بيروقراطياً (الحبيب الجنحاني، 1999: 30). وقد انطلقت الماركسية من النظرية العامة في دراسة المجتمع، حيث إن المجتمع المدني – وفقاً لطرح ماركس – يتضمن كل التفاعلات المادية للأفراد في إطار مرحلة معينة من تطور القوى المادية، ويحتضن كل الحياة الصناعية والتجارية في تلك المرحلة (مصطفى كامل السيد، 12:1995).

أما **الاتجاه النقدي**، فقدم رؤية معاصرة في النظر إلى المجتمع المدني. ويستمد هذا الاتجاه أفكاره من مدرسة فرانكفورت؛ وهي إحدى المدارس التي قامت على فكرة الماركسية، وقام بإعلاء فكرتها كل من ماكس هوركهايمر M.Horkhymer، وتيودور أدورنو T.Odorno، وستيورات هول S.Hall (مصطفى خلف، 2002: 244). وقد اعتبر هابرماس Habrmas تنظيمات المجتمع جزءاً من عالم الحياة، الذي يتداخل فيه العالم الشخصي والعالم العام. وناط هابرماس بهذه التنظيمات دوراً يمكن أن تؤديه في التأثير على السياسة في المجتمع، كما اعتبرها أبنية اتصالية يمكنها أن تحدث التغير في المجتمع.

وعلى خطى هيجل نفسها سعى المفكر الاشتراكي "غرامشي" Antonio Gramsci إلى تطوير هذا المفهوم من خلال زج المثقف العضوي في عملية تشكيل الرأي ورفع المستوى الثقافي (سلامة كيلة، 2004: 3). أما " جيدنز " فقد اعتبر تنظيمات المجتمع المدني من أهم المجالات التي يظهر فيها السلوك الديمقراطي للحوار القائم على التسامح والثقة بين الأطراف. وقد كان جيدنز على وعي بطبيعة الانحرافات التي يتعرض لها هذا النوع من التنظيمات، التي قد تحول مسار هذه التنظيمات عن دورها نحو تحقيق الديمقراطية، بل يغلب عليها التوجه التعسفي والعنصري. (أنتوني جيدنز، 109:2006). ويظهر اهتمام جيدنز بالتنظيمات في رسمه لفلسفة الطريق الثالث، التي يحدد فيها أبعاداً جديدة للتنمية في زمن العولمة، حيث قدم في هذا المخطط برنامجاً سياسياً متكاملاً يغطي كل القطاعات الرئيسة في المجتمع، فيجب أن يكون إصلاح الدولة والحكومة مبدأ رئيساً موجهاً لسياسة الطريق الثالث، وهي عملية تهدف إلى تعميق الديمقراطية وتوسيعها. ويعول جيدنز على الحكومة في أن تؤدي دوراً رئيساً في إعادة تجديد ثقافة المجتمع المدني، ويكون ذلك من خلال إطار عمل قائم على الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني (أنتوني جيدنز، 105:1999).

أما الاتجاه المعاصر الآخر فكان لاتجاه **رأس المال الاجتماعي**، الذي ينظر إليه "كولمان" Coleman على أنه رصيد اجتماعي يقف خلف الفعل الاجتماعي، حيث تبنى كولمان نظرة عقلانية مثالية للبناء الاجتماعي بوصفه يتكون من مجموعة من الواجبات والتوقعات وقنوات الاتصال والقيم والمعايير. (Coleman,1988:121). أما " بورديو " فقد قصد برأس المال الاجتماعي الصلات والعلاقات الاجتماعية، واعتبره تجميعاً لمصادر ثروات فعلية أو محتملة، وهي مربوطة بالعضوية في جماعة، توفر لكل عضو فيها خلفية لامتلاك رأس مال جماعي وتزوده بها. والمحصلة النهائية لهذا المال الاجتماعي مكافأة اقتصادية مكتسبة من خلال مشاركة مستمرة في شبكة باعتبارها تزيد المنافع المتبادلة؛ حيث اعتبر رأس المال الاجتماعي وسيلة، من خلال الارتباطات الاجتماعية (بورديو، 1996: 66)، ومن ثم يرتبط هذا النوع من رأس المال ارتباطاً وثيقاً بقوة المجتمع المدني وفعاليته. ويرى "بوتنام" أن رأس المال الاجتماعي يتكون من العناصر الآتية: (Putnam,1995: 65-68)

– شبكات الخطوط التي تشكل معاً المجتمع المدني (المؤسسات والتسهيلات

والعلاقات) في القطاعات التطويرية وقطاعات الدولة والقطاعات الشخصية، وكثافة عمل الشبكات بين هذه القطاعات الثلاثة.

– إحساس الأفراد بالانتماء للمجتمع المدني مع الإحساس بالتماسك والمساواة مع أعضاء المجتمع الآخرين.

– معايير التعاون والتبادل والثقة التي تحكم وظائف شبكات الخطوط.

– التسهيلات والعلاقات المرتبطة بالمشكلة للمجتمع المدني، وكذلك المشاركة المدنية التي تتضمن المشاركة في عملية المحافظة على استخدام شبكة العلاقات التطوعية والخاصة بالدولة الاجتماعية.

ورأس المال الاجتماعي صنفان: رأس مال اجتماعي أفقي وآخر هرمي، فرأس المال الاجتماعي الأفقي يتضمن الروابط الاجتماعية التبادلية، التي تربط بين الأفراد القاطنين موقعاً اجتماعياً متشابهاً في نظام معين أو شبكات معينة. أما رأس المال الاجتماعي الهرمي فيشير إلى الشبكات التي توثق وتربط الأفراد القاطنين مواقع اجتماعية مختلفة معاً (أحمد زايد وآخرون، 2006: 6–10). ومن ثم يصبح رأس المال الاجتماعي بمنزلة الإطار الذي تتشكل في ظله الثقافة المدنية، التي تجد فاعليتها داخل مؤسسات العمل التطوعي ومنظمات المجتمع المدني. لذا ليس صدفة أن نجد بعض الباحثين يرادفون بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني (محمد عبدالحميد، 2003: 335). ويقر بعض الباحثين بأن دور المجتمع المدني مهم وضروري؛ لخلق رأس المال الاجتماعي وتعزيزه، وهو ما يسهم ويعزز المساواة ويدعم النمو الاقتصادي (Udaya, 1997:1).

**التغيرات المعاصرة وتأسيس مجتمع مدني عولمي:**

العولمة هي عالم من دون دولة، من دون أمة، من دون وطن، إنها عالم المؤسسات والشبكات العالمية، عالم الفاعلين، وهم المسيرون والمفعول فيهم، وهم المستهلكون للسلع والصور والمعلومات والحركات والسكنات التي تفرض عليهم. أما الوطن فهو الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال، ذلك الفضاء الذي يحتوي ويسيطر ويوجه الاقتصاد والسياسة والثقافة. ويشير هذا التعريف إلى جوهر الخلاف حول العولمة؛ الذي يدور بالأساس حول مشكلة الثقافة الكونية والخصوصية الكونية؛ حيث إنها تحكم آلياتها الاقتصادية، التي تتمثل أساساً في

الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مختلف الدول، ومذهبها الأساسي هو حرية السوق، وتحرير التجارة من جميع القيود وتدعيم حرية رؤوس الأموال في التنقل عبر الحدود دون حواجز، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. كما تشير إلى مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية في الوقت نفسه. فالعولمة الاقتصادية تشترط الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، كما تركز على الفردية (السيد يسين، 1999: 40).

وإذا ما حاولنا البحث عن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة الراهنة، لوجدناها ذات مستويات ثلاثة متداخلة؛ هي الاقتصاد والسياسة والثقافة. أما في **الاقتصاد** ؛ فالعولمة هي الاقتصاديات العالمية المفتوح بعضها على بعض. وهي تعبر عن أيديولوجيا الليبرالية الجديدة ومفاهيمها، التي تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر نموذجاً مرجعياً وإلى قيم المنافسة والإنتاجية. وفي **السياسة** ؛ هي الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية. وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود الجغرافية السياسية. أما في **الثقافة**؛ فهي توحيد للقيم حول المرأة والأسرة، وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في الذوق والملبس والمأكل، وهي توحيد طريقة التفكير. فهي تطمع في صياغة ثقافة كونية شاملة، تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني (علي الزعبي، 2004: 20–29).

وقد أصبح من المستحيل الحديث عن متغيرات العالم وتطوراته في العصر الراهن دون الرجوع إلى ظاهرة العولمة؛ بوصفها مرحلة جديدة من التغيرات العالمية، ونتاجاً طبيعياً للتطورات المتلاحقة في الزمن المعاصر. فقد أصبحت العولمة – كما يؤكد فذرستون M.Featherston – الإطار المرجعي لكل الدراسات الاجتماعية والإنسانية المعاصرة. فجميع التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية المذهلة والمتسارعة التي يشهدها العالم حدثت؛ إما بسبب موجة العولمة، أو بوصفها نتيجة من نتائجها الضخمة والعميقة. فقد تأثرت جميع المجتمعات – أغناها وأفقرها، أقواها وأضعفها – بظاهرة العولمة. إن سياسة الليبرالية المستحدثة تتمثل في اعتبارها حركة تزحف بقوة داخل كل المجتمعات، وتتغلغل بعمق داخل كل الثقافات، وتنتشر بشدة على جميع المستويات، فهي حركة لدمج العالم بأسلوب جديد يتسم بالتسارع والتمكن (أحمد مجدي حجازي، 2000: 92).

وقد أدت عملية العولمة إلى تخلي أغلب الدول عن وظائفها الأساسية قبل المجتمع. ومن هذه الوظائف تراجع سلطة الحكومات في مواجهة منظمات المجتمع المدني، التي اتجهت لتقوم ببعض وظائف الدولة خصوصاً في المجالات الاجتماعية والثقافية (إبراهيم نصر الدين، 1998: 40). مما أدى إلى تعاظم دور مؤسسات المجتمع المدني في مختلف دول العالم لارتباطها الوثيق بالعمل التطوعي والخدمة العامة، التي أصبحت احتياجاً ضرورياً في ظل العولمة وما يصاحبها من تحرر قوى السوق، وإضعاف لإمكانات الدولة في تحقيق مختلف ألوان الرعاية الاجتماعية للمواطنين (إبراهيم عبد المعطي نعيم، 2000: 355). لهذا فلابد أن يؤخذ في الاعتبار توجهات العولمة وانعكاساتها على المجتمع المدني، وإمكانات المجتمع المدني للتفاعل والتأثير، حيث التطورات الخاصة بالمجتمع المدني في الوطن العربي في إطار العولمة، وما تتضمنه من أبعاد اقتصادية "الخصخصة وإقرار حرية السوق"، وسياسية "اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان"، وثقافية "صياغة قيم ثقافية عالمية ومواثيق أخلاقية عالمية". فتطور المجتمع المدني يرتبط بتطور السياسات والتشريعات في مواجهة المجتمع المدني، ومدى توافر مرجعية قانونية، ودور الدولة في تسهيل المدنية أو تعويقها (أماني قنديل، 1999أ: 69).

إذن فوجود المجتمع المدني أصبح أمراً لا يحتمل الجدل، بل إن الجدل القائم يدور حول مدى استقلالية هذا المجتمع ومنظماته عن الدولة. ففي ظل تحولات العولمة تسعى كثير من البلدان النامية والمتقدمة – على السواء – إلى إعطاء مساحة أكبر لمنظمات المجتمع المدني؛ للمشاركة في تنمية المجتمع.

كما أن التغيرات التي يشهدها قطاع العمل الأهلي في كثير من البلدان العربية مؤشر لجملة من تحولات وتغيرات اجتماعية واقتصادية، وبدرجة أقل سياسية بدأت تشهدها هذه البلدان. كما تظهر هذه التغيرات في جزء منها بوصفها أثراً لاتجاهات عالمية، أبرزت تصاعد وزن القطاع الثالث، وأهمية المنظمات غير الحكومية في تعاملها مع مشكلات السكان والبيئة والفئات المحرومة والأقل حظاً، إضافة إلى قضايا حقوق الإنسان والمرأة وغيرها. لكن ما العوامل والأسباب التي أسهمت في تغيير مكانة القطاع الأهلي في الأقطار العربية؟ وما حجم الدور الجديد لهذا القطاع؟

يبين التحليل المتأني للعوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء هذا التحول أن هناك مجموعتين من العوامل: تتعلق **أولاهما** بالسياسات التنموية التي

اتبعتها أغلب الدول العربية، بما تضمنته من إخفاقات ونجاحات، وبما تكشفت عنه من الثغرات والنواقص، في حين تتصل **ثانيتهما** بتغييرات البنى الاجتماعية والهيكل السكاني المرتبط بمطالب واحتياجات جديدة ناجمة عن هذه المستجدات.

فقد أسفرت السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها معظم البلدان العربية لمواجهة التضخم وعجز الموازنات، عبر تحرير السوق والاتجاه نحو الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، عن خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة في قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية؛ مما أدى إلى بروز أهمية دور القطاع الأهلي في تغطية جانب من مطالب السكان وإشباعها. وهو دور طبيعي وضروري، من حيث إنه مكمل لدور الدولة من جانب، إضافة إلى الدور المتعاظم للقطاع الخاص من جانب آخر.

وبالتوازي مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي نجم عنها تراجع دور الحكومات في الإنفاق على الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية، اتجه عدد السكان في الدول العربية نحو التزايد المستمر. وهذا يعني أن ثمة احتياجات ومطالب سكانية جديدة لا تستطيع الحكومات إشباعها. هذا بالإضافة إلى الظروف الاستثنائية التي شهدتها بعض الأقطار العربية؛ بسبب الحروب والكوارث البيئية والطبيعية (مثل لبنان وفلسطين والسودان والصومال). وقد برز فيها دور مهم لمنظمات القطاع الأهلي في تلبية حاجات السكان؛ حيث استجابت بمرونة عالية للمشكلات والمتغيرات التي شهدتها هذه المجتمعات (محمود عبد الفضيل، 2000: 7).

وقد تبلورت أربعة عناصر أساسية جعلت ولادة المجتمع المدني ممكنة، وهي: الثقافة المدنية العالمية، والنسق الاتصالي الحديث المتنامي الانتشار، والأطر والأوعية التنظيمية الجديدة، وهوامش الاقتصاد والتمويل الضرورية لتفعيل مختلف صور النشاط الذي يميز ممارسة الروابط والهيئات والاتحادات والشبكات المدنية العالمية لنشاطاتها عبر الحدود. كما تبلورت الثقافة المدنية العالمية منذ الحرب العالمية الثانية، بفضل نخبة تكونت في طيف واسع من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية (مصطفى خلف، 2003: 128).

والسؤال الذي يعنينا في هذا المقام يتعلق بالتأثيرات الناجمة عن العولمة وتطوراتها على المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة. حيث يمكننا بلورة أهم هذه التأثيرات في العناصر الآتية:

– أفرزت المتغيرات الدولية المرتبطة بالعولمة اهتماماً دولياً لدعم الديمقراطية وتشجيع نشاط المجتمع المدني؛ حيث ذهبت الدول المانحة والمنظمات الدولية إلى ربط المساعدات بالتطور الديمقراطي وبناء المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان.

– توفير الدعم المالي الخارجي للمؤسسات غير الحكومية المحلية من جهات عديدة، بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية التي تنشط وتعمل في المجال نفسه. ويوجد بعضها في أغلب البلدان العربية والنامية على السواء.

– تأسيس الجمعيات والمنظمات بدافع الحاجة وبسبب انسحاب الدولة من المجال الاجتماعي.

– لعل أهم أثر أحدثته التحولات العالمية على المجتمع المدني، أنه لم يعد حبيس الدولة القومية، بل تشكل مجتمع مدني عالمي؛ يعنى بقضايا الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان (حسنين توفيق، 1999: 186).

## خامساً – الدراسات السابقة: رؤية تحليلية:

في ضوء مراجعة التراث الفكري المتاح حول المجتمع المدني في العالم العربي، نجد أن هناك تنوعاً ووفرة شديدة في هذا التراث؛ بحيث نستطيع القول: إن المجتمع المدني في الوطن العربي، دُرس بشكل موسع ومستفيض. إلا أنه في حقيقة الأمر، مازالت هناك مناطق بحثية – على الرغم من هذه الوفرة – بحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل. وأحسب أن الدراسة الراهنة تحاول أن تسد نقصاً معرفياً في دراسات المجتمع المدني، من خلال تقديم قراءة اجتماعية لحالة المجتمع المدني في الوطن العربي في عصر العولمة، بوجه عام. وفي ضوء رصد حركة البحث، يمكننا استعراض العديد من الدراسات من خلال خمسة محاور، يسعى الباحث إلى أن يلتمس فيها قرباً من موضوع الدراسة الرئيسة وصلة به.

### المحور الأول – واقع المجتمع المدني في الوطن العربي:

قدم "جورج بيره" (1995) بحثا حول "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا"، بهدف التغلب على صعوبات الاستقراء الاجتماعي لمفهوم المجتمع المدني، التي يسببها قصور محدودية الأطر المدنية في سوريا، ومحاولة البحث عن مدى جدية الهياكل المدنية بوصفها جسراً يربط بين الدولة والمجتمع. وقد تناولت الدراسة بالتفصيل قضية المجتمع المدني والديمقراطية، وارتباط مفهوم المجتمع

المدني برأس المال الاجتماعي، ونشأة المجتمع المدني وطبيعة المؤسسات العربية التقليدية، وسمات الدولة العربية الجديدة. كما توقفت الدراسة عند بدايات المجتمع المدني في الوطن العربي وخصائصه. وقدمت خطة مشروع بحث عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي العربي. وعلى المنوال نفسه قدم "زياد أبو عمرو" (1995) بحثاً حول "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين "، بهدف دراسة المجتمع المدني الفلسطيني سواء في الشتات، أو في الضفة والقطاع. وقد استعرضت الدراسة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني المتمثلة في الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات الطلابية، المنظمات النسائية، الجمعيات المهنية، المنظمات التطوعية، الجمعيات الإرثية. كما تناولت الدراسة موقف السلطة الفلسطينية من منظمات المجتمع المدني.

وانطلاقاً من الندرة التي تتسم بها المادة التاريخية المتوافرة حول طبيعة القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفاعلة في ساحة المجتمع المدني وانتماءاتها، جاءت دراسة " أماني قنديل " (1999ب) حول "المجتمع المدني في مصر " محاولة الغوص في العمق التاريخي للمجتمع المدني في مصر، عبر قرن من الزمان، واستخدام المادة التاريخية وتوظيفها لدراسة الملامح الأساسية للمجتمع المدني مع الإشارة إلى أبرز التحولات. وتبدأ الدراسة أولاً بتعريف إجرائي مبسط للمجتمع المدني، حتى تنأى عن الدخول في تفاصيل الجدل والاختلاف حول هذا المفهوم. ثم تعرض للبذور الجنينية للمجتمع المدني، وفي النهاية تتساءل الدراسة: إلى أي حد تطور المجتمع المدني في العقود الثلاثة الأخيرة (1970–1999)؛ حيث تتناول بالتحليل تطور المجتمع المدني في تلك العقود التي ارتبطت بتحولات سياسية واقتصادية صاحبتها تغيرات اجتماعية عميقة، انعكست على الخريطة الاجتماعية للمجتمع المصري، وكان لهذه التحولات – بالإضافة للمتغيرات العالمية – آثار واضحة على مؤسسات المجتمع المدني.

بينما قدم أيمن إبراهيم الدسوقي (2000) دراسة حول "المجتمع المدني في الجزائر " يحث من خلالها العلاقة التبادلية بين بيئة النظام السياسي الجزائري ومؤسسات المجتمع المدني. وبدأ بتناول تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، وهي تنظيمات العمال والزراع، وتتمثل في: الاتجاه العام للعمال الجزائريين، النقابة الإسلامية للعمل، اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر، الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين، والنقابات المهنية، والمنظمات النسوية، وتشمل: الجمعيات الخيرية

النسائية، الجمعيات أو الاتحادات النسائية التابعة للأحزاب، الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة، جمعيات حقوق الإنسان، الجمعيات الثقافية، الجمعيات التطوعية، وأخيراً الطرق الصوفية. ثم ينتقل إلى تنظيمات المجتمع المدني والأزمة الجزائرية شارحاً ظروفها، وموضحاً أن منظمات المجتمع المدني يتأثر دورها في ظل الأزمة الجزائرية بعاملين، **العامل الأول**: طبيعة نظام الحكم والدولة في الجزائر، **والثاني**: يتمثل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

كما يقدم أحمد حسين حسن (1999) دراسة حول "الجماعات السياسية والإسلامية والمجتمع المدني في مصر "، وهي تهدف إلى تعرف طبيعة العلاقات بين جماعات الإسلام السياسي بأنماطها المختلفة ومرجعياتها الفكرية والمذهبية المتنوعة ومؤسسات المجتمع المدني في مصر؛ حيث كشفت أبعاد عمليات الإسلام السياسي وآلياتها على مؤسسات المجتمع المدني في مصر بوصف ذلك خطوة أولية للوصول إلى تأسيس كل من المجتمع والدولة الإسلاميين. واعتمدت الدراسة على الإستراتيجية الثورية لأنطونيو غرامشي، التي خططها لتخلص الطبقة العاملة من رق الدولة البرجوازية، وتجاوز النظام الرأسمالي والتحول إلى المجتمع الاشتراكي المنظم بوصفه موجهاً نظرياً للدراسة. واستعان الباحث بالأسلوب التاريخي ودراسة الحالة أداتين منهجيتين للدراسة.

أما حيدر إبراهيم علي (1996) فيقدم دراسة حول "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان " لرصد مسيرة المجتمع المدني وتحليلها واستشرافها وصيرورات التحول الديمقراطي في السودان، خلال الفترة من 1980 حتى 1993. وتقدم الدراسة خلفية تاريخية عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، محللاً التطورات السياسية التي شهدها السودان وأثرت في عملية التحول الديمقراطي فيه، وقسمها إلى فترات: الأولى من سبتمبر 1983 حتى أبريل 1985، وفترة الديمقراطية الثانية من 1985 – 1989، وأخيراً الثيوقراطية العسكرية من 30 يونيو 1989 حتى 1993. ثم تعرض الدراسة لدور الأحزاب السياسية في تعميق العملية الديمقراطية أو تعويضها أو تشويهها، ودور النقابات والاتحادات المهنية في التغيرات السياسية وتحديث العمل السياسي. بينما يقدم عبد السلام محمد شعبان (2000) دراسة حول "المجتمع المدني والدولة في لبنان: دراسة بنائية تاريخية " للكشف عن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في لبنان. وفي هذا الإطار تناولت تاريخ العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في لبنان، ونمط العلاقة القائمة

بين الدولة والمجتمع المدني، ومدى استمرار تلك العلاقة، وأبعاد المشكلة المدنية في لبنان. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج البنائي التاريخي مستفيدة من الوصف والتصنيف والرصد بوصفها أدوات بحثية تحليلية.

## المحور الثاني – عوائق تكوين المجتمع المدني في الوطن العربي:

تقدم فهيمة شرف الدين (2002) دراسة حول "الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني"، تهدف من خلالها إلى الوقوف على موقف نظري يرى المجتمع المدني باعتباره ذلك الإطار الذي تنتظم فيه علاقات الأفراد والجماعات على أسس ديمقراطية . وتركز الدراسة على عدة محاور لتأكيد ذلك الموقف النظري، وهي تتمثل في العودة إلى وقائع المجتمع العربي وما مر به من تطورات سواء في الحاضر أو في الماضي. كما أشارت الدراسة إلى البيئة المساندة للمجتمع المدني العربي، فضلاً عن محاولة معرفة منظومة الحقوق والمنظومة التربوية في المجتمعات العربية وآفاق تطورها، ومدى احتواء هذه المنظومات لمفهوم المجتمع المدني وعناصره، ومدى اعتبار البيئة العربية الحقوقية والتربوية بيئة مساندة لنشوء مجتمع مدني وقيامه.

بينما يقدم "عبد الغفار شكر" (2002) دراسته حول "أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي"، منطلقاً من أن المجتمع المدني ومؤسساته يعد الإطار الأمثل الذي يتم في نطاقه التحول إلى الديمقراطية. ومن هنا تتساءل الدراسة: كيف تقوم مؤسسات المجتمع المدني بهذا الدور؟ وما علاقة ذلك بتحرير الإنسان العربي؟ وما أثر السلطوية على المجتمع المدني؟ وتستعرض الدراسة أهم مكونات المجتمع المدني مثل النقابات المهنية، والنقابات العمالية، والحركات الاجتماعية، والجمعيات التعاونية، والجمعيات الأهلية، ونوادي هيئات التدريس بالجامعات. ثم توضح لنا دور المجتمع المدني ووظائفه. وقد أشارت الدراسة إلى أن الحكومات استخدمت أكثر من آلية لضمان سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني، منها: آلية التشريع، واحتكار الإعلام والحد من حرية الصحافة، بالإضافة إلى الحد من الحريات والحقوق الأساسية، مثل حق تشكيل الجمعيات وتأسيس النقابات وحرية الرأي والتعيين.

أما دراسة حمد الناصر (2001) حول "المعوقات الأساسية في عملية التحول نحو المجتمع المدني في دول الخليج والجزيرة العربية"، فقد سعت لرصد ملامح

التطورات في منطقة الجزيرة العربية، والتأثيرات العامة لهذه التطورات، موضحاً أن منطقة الجزيرة العربية بعد رحيل الاستعمار البريطاني بدأت تأخذ شكل كيانات سياسية مختلفة، وبفعل التراكمات الحضارية والنمو الاقتصادي لكل كيان، أخذت هذه التشكيلات تنمو باتساق ومستويات مختلفة. ثم تنتقل الدراسة – بعد ذلك – إلى تناول تأثيرات التطور التاريخي والموروثات الاجتماعية والسياسية.

**المحور الثالث – مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي:**

قدم أحمد شكر الصبيحي (2001) دراسة حول "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، تهدف إلى توضيح المضمون العلمي والعملي لمفهوم المجتمع المدني وإبراز الفائدة الفعلية من استخدامه في تحليل التحول السياسي والاجتماعي والمدني وتسريعه. ولقد سعت الدراسة لتأصيل نظري لمفهوم المجتمع المدني وإبراز خصائصه. كما توقفت الدراسة عند جذور المجتمع المدني وتطوره في الوطن العربي. وتناولت أيضاً تطور المجتمع المدني الحديث والمعاصر. ويتوصل الباحث في ختام الدراسة إلى أن استخدام مفهوم المجتمع المدني مقابلاً للدولة، لا يعني إلا تدهور المجتمع؛ لأن المجتمع المدني لا يستمد قوته إلا من دولة قوية.

بينما تناول علي إسماعيل نصار (2002) في دراسته حول "الديمقراطية ومستقبل المجتمع المدني في لبنان "تفاعلات وديناميات التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع اللبناني وأثره على المجتمع المدني. وقد عرض أسباب رواج مفهوم المجتمع المدني في لبنان، وآثار الحرب السياسية والسوسيو– اقتصادية، ودورها في تمكين الليبرالية الجديدة من الهيمنة طوال النصف الأول من التسعينيات. كما تناول نتائج حكم الليبرالية الجديدة وتأثيرها في قوة المجتمع المدني والقوى اليسارية، فضلاً عن مواقف القوى والشخصيات اليسارية والوطنية، التي لم تؤد إلى تجديد مفهوم اليسار. ثم تعرض للآثار التي ترتبت على برنامج الليبرالية الجديدة على تطور المجتمع المدني، ودوره الاجتماعي والسياسي.

أما محمد الحوراني (2003) فكانت دراسته حول "المجتمع المدني: صيغة جديدة في تجاوز الدولة القطرية"، وهدفها الأساسي إيضاح أن المجتمع المدني آخذ في التطور التدريجي والتصاعد، مع تراجع دور الدولة وقدرتها على إشباع حاجات الأفراد المنتجة في المجتمع العربي، وهو من شأنه أن يعمل على تجاوز الدولة القطرية عن طريق "الشبكة المدنية"، التي تربط بين البنى والمؤسسات المدنية

العربية؛ إذ يمكن أن تمثل طريقاً فريداً لالتقاء الجماهير العربية خارج الدوائر المغلقة التي ترسمها حدود الدولة القطرية. وقد ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين تعثر الدولة القطرية، وانبثاق المجتمع المدني فيها من وجهة نظر تبادلية، مع الأخذ بعين الاعتبار سياقات القوة المتأصلة في عملية التبادل. ومثل هذا التحليل يعكس عملية فهم الدولة الذي لا يتحقق إلا من خلال حالتها الموضوعية وعلاقتها بالمجتمع الذي تسوده. وقد استعانت هذه الدراسة بمفهوم "اللاتوازن" أداة تحليلية في نظرية التبادل والقوة.

## المحور الرابع – الدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني:

تقدم "أماني قنديل" (2000ج) "دراسة مقارنة لدور المنظمات الأهلية في التنمية المحلية "؛ لإبراز نماذج من تقارب المنظمات الأهلية في مجال التنمية الريفية في كل من مصر ولبنان. وتحتوي الدراسة على أربعة أقسام: عرض **أولها** للإطار المرجعي لمفهومات التنمية واقترباتها، وعرض **الثاني** أربع دراسات حالة لمنظمات أو جمعيات أهلية في الريف المصري، كان محور اهتمامها التنمية الريفية. واهتم **الثالث** بعرض دراستي حالة للبنان، أولها تطرح دوراً متميزاً لجمعية الشباب المسيحية في ريف لبنان (نموذج عكار)، وتناقش الثانية جمعية التنمية الريفية في عرسال بلبنان. وقدم القسم **الرابع** مناقشة لنتائج الدراسة؛ مشيراً إلى بعض الملاحظات على الخبرة المصرية واللبنانية في مجال التنمية الريفية، وتحليل العوامل المشتركة في دراسات الحالة من مصر ولبنان، وتمييز بعض الخبرات، وإبراز الصعوبات أو المعوقات التي واجهت نماذج المنظمات الأهلية النشطة في التنمية الريفية، والمؤشرات التي يمكن من خلالها تقويم هذه النماذج والدروس المستفادة منها.

أما عبد الباسط عبد المعطي (1996) فيشير من خلال دراسته حول "المجتمع المدني وأهداف التنمية البشرية في المجتمع العربي " إلى أن العالم يشهد تغيرات هيكلية على مختلف الأصعدة الإنتاجية والعلمية والتقنية وفي الاتصالات والمعلومات. وتفرض هذه التغيرات تحديات، وتحتاج إلى بشر ذوي خصائص نوعية مهارية وعلمية وقيمية، تيسر لهم المشاركة في تحقيق أهداف التنمية وضمان اطرادها واستمرارها. وقد تناولت الدراسة دور المجتمع المدني في تحقيق

شروط التنمية البشرية من خلال: توضيح المفاهيم الأساسية (مفهوم التنمية البشرية، ومفهوم المجتمع المدني) باعتباره شاملاً التنظيمات والحركات الاجتماعية. ومن خلال تقديم بعض الخبرات حول دور المجتمع المدني في التطور الاقتصادي والسياسي لبعض مجتمعات الجنوب.

وقدم محمد العجاني (2003) دراسة حول "الإشكاليات الراهنة لعمل المنظمات الأهلية في مصر"، تناول من خلالها الإشكاليات التي تواجه عمل المنظمات الأهلية وفقاً لمحورين: **الأول** يتعرض لهذه الإشكاليات على مستوى المجتمع؛ حيث إن عمل المنظمات الأهلية متعدد الأبعاد، ما بين سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي. فعلى المستوى السياسي يبرز دور المنظمات الأهلية في تعميق مبدأ المشاركة في المجتمع المدني من مختلف القوى المنتجة والمبدعة وجماعات المصالح الإنتاجية في المجتمع، وتشكيل ما يسميه (غرامشي) بالكتلة الاجتماعية التاريخية القومية في مواجهة سلطة الدولة. وتناول الجزء **الثاني** من الدراسة الإشكاليات على المستوى المؤسسي للمنظمات الأهلية، التي تتمثل في الآتي: إشكالية التنمية المؤسسية؛ حيث بدأت المنظمات الأهلية في مصر من خلال أفراد مؤمنين بفكرة، ويسعون إلى تنفيذها. لذلك فقد قام نشاطهم على أساس تطوعي. ولم يكن أثر نشاط هذه المنظمات على مستوى التنمية المؤسسية فقط، بل تجاوز ذلك ليصل إلى قدرتها على الاستمرار.

بينما تقدم "نهاد محمد كمال" (2000) دراسة حول "دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري"، بهدف تحديد الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية في الحفاظ على تماسك المجتمع المصري واستمرار وحدته، وكذلك أعباء الدولة في مختلف المجالات. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي، كما استعانت بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة على عينة مختارة من المجتمع المصري اختيرت بطريقة عمدية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أهمها: أن حجم الخدمات المقدمة تعتبر من أهم العوامل في تحديد فاعلية الجمعيات الأهلية بنسبة 21,4%، في حين كان تزايد عدد أعضاء الجمعيات من أقل العوامل تأثيراً على فاعلية الجمعيات الأهلية بنسبة 9,2%، كما أكدت فاعلية الجمعيات الأهلية بنسبة 81,3%.

**المحور الخامس – التحولات العالمية ومؤسسات المجتمع المدني:**

تناولت "أماني قنديل" (2000 د) "انعكاسات العولمة على المنظمات الأهلية دمج أم إقصاء؟" لإبراز انعكاسات العولمة على المجتمع المدني وتحديداً على المنظمات الأهلية. كما هدفت إلى مناقشة إمكانات المنظمات الأهلية وفرصها للتأثير في العولمة والتعامل مع سياساتها. وتناول البحث العولمة بوصفها مفهوماً من خلال ثلاثة اقترابات لتعريفها، هي: الاقتراب الاقتصادي والاقتراب الثقافي والاقتراب الاجتماعي. ثم عرضت لانعكاسات العولمة على المنظمات الأهلية، التي تتمثل في التطور التكنولوجي المذهل، وبخاصة في نظام الاتصال وصعود قضية المرأة؛ بحيث أصبحت تمثل مكانة مهمة على جدول أعمال المجتمع المدني في مختلف دول العالم، ثم عولمة قوانين المنظمات غير الحكومية... إلخ.

وتقدم إيمان حسن (1999) دراسة حول "العولمة ومؤسسات المجتمع المدني"، تكشف عما تنطوي عليه ظاهرة العولمة من تأثيرات متناقضة على المجتمع المدني، فمثلما لا يكفي مفهوم العولمة والكوكبة لتصور فرص النمو المتكافئ في مختلف مناطق العالم، أو إزالة الهوة بين الشمال والجنوب، فإن مفهوم المجتمع المدني لا يكفي لإضفاء مظاهر الوحدة والانسجام على المصالح الاجتماعية المتعارضة في هذا المجتمع. وتتعرض الدراسة إلى العولمة وهيكلة الاقتصاد المصري، ومؤسسات المجتمع المدني في النظام السياسي. وتخلص الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: تمثل الدولة ضلعاً ثالثاً في هذه العلاقة، فلا يمكن الحديث عن العولمة والمجتمع المدني دون إدخال الدولة عنصراً أساسياً في علاقتها بالظاهرتين، فعمليات العولمة لم تؤد إلى توسيع الليبرالية السياسية بالمساحات نفسها التي أتيحت لتطوير الليبرالية الاقتصادية.

أما "عبد القادر الزغل" (1998) فيقدم دراسة حول "إشكالية تزامن مفهومي المجتمع المدني والعولمة"، يتناول فيها العلاقة بين مفهوم العولمة ومفهوم المجتمع المدني؛ حيث نلاحظ أن مفهوم المجتمع المدني أقدم من مفهوم العولمة. وتشير الدراسة إلى أن بروز مفهوم المجتمع المدني من جديد، قد ساعد على بناء نظرية معرفية أعمق لمفهوم المواطنة والدولة الوطنية؛ ومن ثم لا يمكننا فهم الرجوع القوي لمفهوم المجتمع المدني في بداية الثمانينيات من القرن العشرين دون ربطه بظاهرة العولمة التي هزت فكرة الهويات القومية، وأضعفت حدود الثقافة الوطنية. فرجوع مفهوم المجتمع المدني في بداية الثمانينيات من القرن العشرين،

يعبر عن مطلب أيديولوجي يسعى إلى إعادة النظر في شكل إدارة التناقض بين هذين المبدأين، بالتركيز أساساً على مبدأ المواطنة.

ويقدم "حسين الجمال" (2000) دراسة حول "دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الجمعيات الأهلية في ظل العولمة"، يتناول من خلالها دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الجمعيات الأهلية في ظل العولمة، وذلك من خلال إيمان الصندوق الاجتماعي بأهمية مشاركة القطاع الأهلي في عمليات تنمية المجتمعات المحرومة والفقيرة، ونشر مظلة الخدمات الاجتماعية، التي تتمثل في قدرة الجمعيات على إبراز المشكلات الحقيقية لتلك المجتمعات، وتعبئة جهود المشاركة الشعبية في إيجاد حلول عملية لمواجهتها.

أما نجوى سمك، والسيد صدقي عابدين (2002) فقدما دراسة حول "دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة"، وهي دراسة تتناول موضوع العولمة وأثرها على المنظمات غير الحكومية، من حيث إلقاء الضوء على خريطة المنظمات غير الحكومية في اليابان ومصر (مفهومها وتطورها التاريخي– أهم الأنشطة التي تشارك فيها. وأهم التحديات التي تواجه تلك المنظمات). وتطرقت الدراسة للحديث عن الخبرة اليابانية في مجال حقوق الإنسان وقضية البيئة وحمايتها ودور المنظمات غير الحكومية في ذلك، وحجم المشكلة البيئية في مصر والخبرة اليابانية في هذا المجال. كما ناقشت الدراسة دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك وتطور هذا الدور في ظل المتغيرات العالمية ونشأة الجمعيات الأهلية؛ لحماية حقوق المستهلك وتطورها وتقويم دور هذه الجمعيات.

## سادساً – ملامح تطور المجتمع المدني في الوطن العربي: دول الجزيرة العربية نموذجاً:

إن الاستعراض السريع لأوضاع المجتمعات العربية؛ اعتماداً على الدراسات والتقارير المتوافرة عن طبيعة هياكلها الاقتصادية وبناءاتها الطبقية وتنظيماتها السياسية، يكشف عن أن مستويات التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لتلك الكيانات متباينة، وقد انعكس هذا سلباً على مؤسسات المجتمعات المدنية فيها، وعلى صيرورتها ونشوئها. ويمكننا استعراض ملامح تطور المجتمع المدني في دول الخليج العربي؛ اعتماداً على التقرير السنوي للمجتمع المدني في الوطن العربي (شريف منصور، 2004، 136: 183)، على النحو التالي:

## المملكة العربية السعودية:

لم يكن للجمعيات التطوعية المستقلة ولا للاتحادات المهنية أو الأحزاب السياسية وجود في المملكة العربية السعودية طوال العقود السابقة. وشهد عام 2003 تحركات إيجابية ملحوظة لكسر هذه القاعدة، تمثلت في السماح بإنشاء هيئة للصحافيين السعوديين، والموافقة على إنشاء لجنة غير حكومية لحقوق الإنسان. كما أسست الحكومة السعودية مركزاً للحوار ومكافحة التطرف، لكن تظل المملكة العربية السعودية تفتقر إلى أبسط ما يمكن تسميته بمجتمع مدني مستقل عن الدولة، أو إلى الحريات المدنية المتعارف عليها في المواثيق الدولية. فحتى "جمعية الصحافيين السعوديين" التي أعلن عن تأسيسها في نهاية 2003، مازالت وثائقها التأسيسية صادرة عن الحكومة. وتشترط موافقة وزارة الإعلام على جميع المرشحين لمجلس إدارتها. كما أن النظام الديمقراطي الغربي المتعارف عليه يعد محرماً وفقاً للعقيدة «الوهابية» السلفية التي تعد مصدراً رئيساً للتشريع في المملكة العربية السعودية.

## الكـويـت:

ينص الدستور الكويتي على حرية التجمع وإنشاء الجمعيات الأهلية. ولكن هذه الحريات مقيدة على الصعيد العملي؛ فكل المنظمات لابد أن تحصل على ترخيص لمزاولة عملها، وتسجل تحت وزارة الشؤون الاجتماعية، وتتحكم هذه الوزارة في كل منظمات المجتمع المدني، ولها الحق في سحب ترخيص أي منظمة، لو ثبت أن نشاطاتها غير مقبولة اجتماعياً أو سياسياً، أو رأى النظام أنها أساءت استخدام مواردها المالية، إلا أن حل النقابات العمالية أو المهنية يستلزم استصدار حكم قضائي بذلك. ويوجد 52 منظمة مدنية مرخص لها بالعمل في الكويت، وتعتمد هذه المنظمات في تمويلها على الحكومة، لذا فهي – بصورة عامة – ملزمة بعدم مخالفة النظام. ويحرم قانون الجمعيات الأهلية ممارسة العمل السياسي، غير أن النظام يغض الطرف عن بعض الممارسات السياسية لبعض الجمعيات، ما دام ذلك لا يؤثر بصورة مباشرة على الكويتيين. ويوجد حاليا 92 منظمة تنتظر الترخيص لها بالعمل، وبعضها تعمل دون ترخيص، ولا تتعرض لها الحكومة ما دامت لا تقاوم النظام الحاكم. وقد يصرح للنقابات العمالية والمهنية بالعمل، غير أن السلطات لا تسمح بأكثر من نقابة لكل نشاط مهني أو عمالي واحد. كما تعطي الحكومة للنقابات المهنية والعمالية دعماً يوازي 90% من نفقاتها، ومن ثم فهي تتأثر بوجهة النظر

الحكومية في مختلف القضايا. وأهم الاتحادات في البلاد هي الاتحاد العام لعمال الكويت، واتحاد عمال شركة النفط الكويتية، واتحاد عمال البترول والبتروكيماويات.

بوجه عام شهد عام 2004 العديد من التطورات الإيجابية على صعيد حرية المجتمع المدني في الكويت، فكونت جمعية لحقوق الإنسان لأول مرة، كما كونت جمعية جديدة تحت اسم "حركة العدالة والتنمية "، لتنضم بذلك إلى كيانات مشابهة في كل من المغرب والأردن وتركيا، وتمثل وجهة نظر إسلامية معاصرة.

## الإمارات العربية المتحدة:

يكفل الدستور الإماراتي حق المواطن في مخاطبة السلطات العامة وحق تشكيل الجمعيات، ولكن حرية الاجتماع العام وتكوين الجمعيات الأهلية تخضع لموافقة الحكومة. وإن كان هناك تساهل في تطبيق هذا الشرط في بعض الإمارات. ومع أن الاتحادات المهنية ممنوعة، فالدولة تعترف رسمياً باتحاد غرف التجارة والصناعة الإماراتية، واتحاد نساء الإمارات بوصفها منظمات كبرى. وقد تأسست أول جمعية أهلية في رأس الخيمة عام 1967، وكانت جمعية نسائية. وتقدر بعض الدراسات عدد الجمعيات الأهلية في دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 132 جمعية تتنوع أنشطتها بين ثقافية وتعليمية ومهنية، وتنشط هذه الجمعيات في العمل الخيري والإغاثي بعيداً عن أي نشاط سياسي. ونظراً لضخامة الأموال الموجهة لهذه الأغراض، فقد نشطت الدعوة لوضع أسس للرقابة المالية والإدارية على أدائها. وقد حُلّت بعض هذه الجمعيات نظراً لضعف نشاطها. وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وضعت خطة للتفتيش على الجمعيات، ترتكز على تحديد نوعية كل جمعية وفئتها ومراقبة أدائها من خلال تكوين مجلس إدارة لها ونظام أساسي، يحدد وسائل جمع التبرعات وفق معايير دقيقة تمهيداً لتحديد حجم المعونات المالية التي تستحقها من الوزارة. ويجري حالياً إعداد قانونين جديدين للجمعيات الأهلية ذات النفع العام، تضمنت بعض التعديلات الجديدة التي جاءت – بحسب قول الحكومة – "لتواكب التطورات التي تشهدها الإمارات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي". وحرصت وزارة الشؤون الاجتماعية على أن يكون هدف هذه التعديلات إفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني؛ للمشاركة في العمل التطوعي والخيري والأهداف المشابهة.

**مملـكة البحـريـن:**

ينظّم قانون الجمعيات بمملكة البحرين والمرسوم رقم 21 الصادر سنة 1989، والمرسوم رقم1 الصادر سنة 1990 اللوائح الداخلية للجمعيات الأهلية وعلاقتها بالدولة ونشاطها في مجال جمع التبرعات. ومنذ تطبيق الدستور الجديد تشكل العديد من منظمات المجتمع المدني. فقد تأسس في عام 2001 "الاتحاد النسائي البحريني" و "جمعية البحرين النسائية". ومع نهاية سنة 2003 سجلت 300 منظمة غير حكومية في البحرين كان آخرها مركز تأهيل ضحايا العنف والتعذيب في عام 2004. ويسجل بشكل عام مناخ الحرية الذي تتمتع به الجمعيات الأهلية ما يتجاوز تقييدات قانون الجمعيات والأندية رقم 21 لعام 1989. إلا أن وجود هذا القانون الذي ينتمي إلى فترة قانون الطوارئ وأمن الدولة يعوق عمل الجمعيات متى رغبت السلطة في تفعيل بنوده المقيدة لحريات العمل في الجمعيات. وتطالب الجمعيات الأهلية بإصدار قانون للجمعيات دون الأندية يكون أكثر تطوراً؛ حيث يوجد في مملكة البحرين 13 جمعية سياسية، رُخّص لها جميعاً بحسب قانون الجمعيات الأهلية، وهو الأمر الذي قيد حركتها وجعلها في مرتبة أدنى من الأحزاب السياسية. وتبرز بين الحين والآخر إجراءات تقييدية وتحفظات من قبل الحكومة على عمل هذه الجمعيات. ومن ذلك ما تتعرض له هذه الجمعيات من إنذارات من قبل وزارة الإعلام بسبب ما تحويه نشراتها الإعلامية من مواضيع لا توافق عليها السلطات. وكثيراً ما تهدد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هذه الجمعيات، وترسل إليها إنذارات على بعض الاجتماعات التي تدعو إليها، والتي تنتقد الدستور أو السياسات الحكومية.

**قطـر:**

تؤكد المادة 45 من الدستور القطري "حرية تأسيس الجمعيات، وفقاً للشروط والظروف التي حددها القانون". وفي مايو 2004 منح القانون رقم 12 لعام 2004 الذي حل محل القانون رقم 8 لعام 1998 المواطنين حق تأسيس جمعيات المهن الحرة، بينما أعطى تشريع لاحق للعمال حق تأسيس الاتحادات والنقابات المهنية إلى جانب حقهم في "الإضراب إذا تعذر التوصل إلى تسويات حبية بين الموظفين وأرباب العمل". ولكن القانون الجديد يفرض موافقة الحكومة إلى جانب مجموعة من الرسوم الباهظة على الجمعيات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، يجري دفعها مرة أخرى بعد انتهاء المدة، كما يشترط عودة الحكومة للموافقة مرة أخرى على التمديد.

وعلى الرغم من ذلك فالمجتمع المدني في قطر قديم الوجود، وقد أنشئت أول جمعية أهلية عام 1973م، وهي الجمعية القطرية لرعاية المعوقين. ويبلغ عدد مؤسسات المجتمع المدني في قطر نحو 44 مؤسسة، تنشط في المجالات التطوعية والخدمية ورعاية الشباب والرياضة، وكذلك الاهتمام بالأعمال الدينية كبناء المساجد وتعميرها والأعمال الخيرية، كما توجد عدة جمعيات مهنية ونسائية لتنظيم شؤون أعضائها.

## سلطنة عمـــان:

يقر الدستور العماني حق تأسيس الجمعيات الأهلية تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية على أساس وطني؛ " لأهداف مشروعة وبطريقة ملائمة لا تتعارض مع بنود القانون الأساسي". ويمنع تأسيس جمعيات ذات نشاط معاد للنظام الاجتماعي القائم أو ذات نشاط سري. كما يمنع تأسيس جمعيات حقوق الإنسان والنقابات العمالية، ولكن في عام 2004 سمح بتكوين "جمعية للصحافيين العمانيين ". ويبلغ عدد الجمعيات الأهلية في عمان نحو 30 منظمة، وتعمل حالياً في مختلف مجالات العمل الأهلي الخدمي والتطوعي، والعمل المهني لخدمة أعضاء المهن المختلفة بديلاً عن النقابات، وكذلك تنشط المرأة في المنظمات النسائية العمانية إلا أن المجتمع المدني يظل متواضعاً.

## جمهورية اليمـن:

تنظم عدة قوانين الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية في اليمن. وهذه القوانين لا تجيز للمنظمات غير الحكومية الانخراط في النشاط السياسي. ولا يميز قانون الأحزاب والمنظمات السياسية رقم 66 لعام 1991 بين الأحزاب السياسية والجمعيات السياسية. وبرزت إلى حيز الوجود في السنوات الأخيرة عدة منظمات غير حكومية مؤثرة تعنى بحقوق المرأة اليمنية. ومن أبرز هذه المنظمات الأهلية "الجمعية الاجتماعية من أجل عائلات منتجة"، و"قسم المرأة والطفل" التابع لمركز الدراسات المستقبلية، وجمعية "تنمية المرأة والطفل"، والمجلس اليمني للأمومة والطفولة" . كما تنشط منظمات حقوق الإنسان المحلية والأجنبية في اليمن، ومن أهمها: "المنتدى من أجل مجتمع مدني"، و "المعهد اليمني لتطوير الديمقراطية"، و "مركز حقوق الإنسان للمعلومات والتدريب"، و "مركز دعم

شؤون المرأة"، و "منتدى الأخوات العربي"، و "المنتدى الديمقراطي المدني". وفي سنة 2003، استبدلت بـــ"اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان" "وزارة حقوق الإنسان" المسؤولة عن رسم سياسة حقوق الإنسان وتشجيع تلك الحقوق وتطويرها، كما قام مجموعة من المحامين بإنشاء مرصد لحقوق الإنسان باليمن. أما بالنسبة للنقابات فيكفل الدستور وقانون العمل حق العمال في تنظيم أنفسهم. ويشكل "الاتحاد العام للنقابات المهنية اليمنية "المنظمة النقابية" "الأم"، وتضم 14 نقابة. وعلى الرغم من أن القانون لا يجبر النقابات على الانضمام إلى الاتحاد العام، فإن جميع النقابات اليمنية انضمت إلى عضويته. ويشكل " اتحاد غرف التجارة " و "غرفة تجارة عدن" منظمتين مهمتين أيضاً. أما عن حرية الحركة للنقابات، فإن النظام الحاكم يعطيها حرية حركة نسبية، مادامت لا تشترك في العمل السياسي. وتعتمد النقابات العمالية في تمويلها على الحكومة، مما يقيد حركتها بشكل كبير.

**واستخلاصاً من العرض السابق، يمكننا إبداء أربع ملاحظات:**

1 – تباين البلدان العربية من حيث درجة السماح بوجود نشاط للمنظمات المهنية والنقابية والأحزاب السياسية؛ فبينما تقترب عدة بلدان عربية من تعددية حقيقية في نظمها السياسية، تسير بلدان أخرى على طريق التعددية، وفي بعض البلدان العربية الأخرى تسير هذه المنظمات تحت سيطرة الدولة، في حين تتعرض لقيود شديدة وبدرجات متفاوتة في دول أخرى.

2 – تشترك كل النظم السياسية العربية في أن الدولة فيها – أياً كانت درجة التعددية السياسية فيها – لا تقبل أن يكون هنالك أي حدود على سلطانها في التعامل مع المجتمع المدني. وبذلك يمكن القول: إن الطبيعة التسلطية التي ميّزت أنظمة الحكم في كثير من الدول العربية طوال تاريخها منذ الاستقلال، قيّدت أو حالت دون ظهور مؤسسات حقيقية للمجتمع المدني. لكن هذا لا يعني عدم ظهور مؤسسات مجتمع مدني إطلاقاً؛ إذ يمكن القول: إن البذور الجنينية للمجتمع المدني الحديث قد ظهرت فيها جميعاً.

3 – على الرغم من أن هنالك إمكانية في التعبير عن الأيديولوجيات المختلفة في بعض الأقطار العربية، وخصوصاً تلك التي سارت على طريق التعددية السياسية، فإن هنالك قيوداً على بعض الأيديولوجيات في كل المجتمعات العربية

تقريباً، وتقع هذه القيود خصوصاً على أصحاب الرؤى العلمانية، والماركسية، والإسلامية الراديكالية.

4 – على الرغم من التطورات الهائلة التي شهدتها المجتمعات الخليجية، فإن كثيراً من معالم التقليدية مازالت قائمة في تلك المجتمعات. ومن هذا المنطلق، يصعب القول إن ثمة مجتمعاً مدنياً حديثاً يتجاوز حدود العائلية والقبلية. ومن الصعب أيضاً القول: إن المجتمع المدني يتمتع بحرية كاملة في وجه سلطة الدولة.

## سابعاً – منظمات المجتمع المدني: إشكاليات عربية وآفاق مستقبلية:

برز الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني باعتبارها وسائط للتنمية في العقدين الأخيرين. ورافق ظهور هذه المنظمات، توجه المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) نحو الخصخصة، والتكيف الهيكلي، وتقليص دور الدولة الاقتصادي في إطار تهيئة المناخ لنمو القطاع الخاص، وتقليص خدمات الدولة الاجتماعية للمواطنين. وتم تسويغ هذا التوجه عبر مقولة أن حرية تشكيل منظمات مدنية هي صلب حقوق الإنسان. واعتبار أن هذا الحق يتجسد في تشكيل الروابط والمنظمات والمؤسسات الهادفة إلى تحسين مستويات المعيشة، والمطالبة بتنفيذ برامج وخطط وقوانين معينة، والدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وحقوقها. ومن هنا كانت فكرة مشاركة الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني (القطاعات الثلاثة) في عمليات التنمية. ونجد في هذه التوجهات تفسير الاهتمام الدولي (الغربي الحكومي والمدني المحلي) بتشجيع كثير من المنظمات غير الحكومية في دول العالم الثالث وتمويلها، بما فيها العالم العربي (جميل هلال، 2004: 7).

ومن ثم يمكن الادعاء بأن البديل التنموي الجديد – فكراً وممارسة – استند إلى قاعدة قوامها الاعتماد على منظمات المجتمع المدني، مع إشراك القطاع الخاص، وذلك بمساندة القوى الفنية والاقتصادية الداخلية والخارجية الدولية التي تتيح الخبرة الفنية والدعم المالي من القروض والمنح والمساعدات؛ لإنجاز التنمية في العالم الثالث. وقد قوبل هذا البديل بترحاب روجت له المنظمات الدولية للتنمية. (محروس خليفة، 2003: 282).

لذا أصبح من المسلم به الآن أن التنمية لا يمكن تحقيقها فقط عن طريق العمل الحكومي – ولاسيما مع عدم قدرة الدولة على القيام بكل شيء في عملية التنمية –

وإنما لابد من خلق شراكة حقيقية بين الحكومة والمجتمع المدني؛ الأمر الذي يسهم في استمرار مسيرة التنمية. ويسعى الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى تسليط الضوء على حجم الدور التنموي للمجتمع المدني ومدى فاعليته، مع إبراز الإشكاليات العربية التي تمس جوهر المجتمع المدني، وتؤثر على مساره وتشكله.

**تواضع دور المجتمع المدني في التنمية البشرية في الدول العربية:**

حظيت قضية التنمية البشرية باهتمام العلماء والمفكرين والباحثين، ولا يزال هذا الاهتمام يتعاظم يوماً بعد يوم، وذلك بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفاق التنمية، وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالإنسان وتنميته باعتباره المحور الرئيس في التنمية (كمال التابعي، 11:2005). وعلى الرغم من أهمية التنمية البشرية بالنسبة لجميع الدول العربية، فإن اهتمام منظمات المجتمع المدني بهذا الجانب مازال متواضعاً؛ حيث تورد بعض الدراسات أن نسبة أنشطة التنمية البشرية لهذه المنظمات في الوطن العربي لا تتجاوز 16 % من إجمالي أنشطتها. وتمثل معظم تلك الأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في تحسين حالة الفئات المستهدفة في المدى القصير، لكنها لا تسهم في تغيير أوضاعها أو في تمكينها. ويرجع ذلك إلى أن المواطنين أنفسهم في هذه الدول يعتبرون قضية التنمية البشرية مسؤولية الدولة، وبخاصة أنهم لا يشاركون مشاركة حقيقية في صنع القرارات وتنفيذ السياسات المتعلقة بها. ويسهم في تعزيز ذلك الاتجاه تركيز نشاط منظمات المجتمع المدني على المساعدات الخيرية والاجتماعية. وترتفع نسبة المستفيدين من المساعدات الخيرية والرعاية الاجتماعية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني في الدول العربية بصورة عامة، وتصل هذه النسبة إلى أكثر من 90 % في اليمن مقارنة بمصر 65 %، ولبنان 64 %، وتبلغ في فلسطين نحو 80% (منشورات الأمم المتحدة، 2001: 64).

وفي ضوء هذا الواقع المعيش، نستطيع القول: إن كثيراً من منظمات المجتمع المدني تهمل مفاهيم التنمية البشرية القائمة على أساس المشاركة والتمكين والاستدامة. ويترتب على ذلك إضعاف الحماسة للعمل التطوعي في أوساط المجتمعات المحلية وبين أعضاء منظمات المجتمع المدني.

**دور المجتمع المدني في التخفيف من حدة الفقر:**

لقد توسعت مجالات نشاط المجتمع المدني في المجتمع العربي خلال

السنوات الأخيرة؛ لتشمل التخفيف من حدة الفقر، ومكافحة البطالة، وتوفير فرص العمل، وتقديم الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والمعلوماتية والثقافية، والدفاع عن الحقوق والحريات وحماية البيئة. وتعكس هذه المجالات المفهوم الواسع للفقر البشري؛ الذي يأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان الأساسية وحرية التعبير والقدرة على المشاركة. ومع ذلك فإن تأثير هذا النشاط في التخفيف من حدة الفقر لا يزال محدوداً وضعيف التأثير، نتيجة لتقليدية أساليب عمل منظماته ونمطيتها وعدم قدرتها على ابتكار آليات وبرامج تنمي الروح التطوعية لدى الفئات الاجتماعية الغنية، وتزيد من مصادر التمويل. (United Nations,1998). لذلك يمكن الادعاء بأن جهود منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر لا تستهدف – وليس في استطاعتها – القضاء على الفقر الهيكلي، وإنما تسعى للتخفيف من حدته. وتبقى إسهامات منظمات المجتمع المدني وتدخلاتها في هذا المجال محدودة التأثير والفاعلية.

**غياب الثقافة المدنية التطوعية:**

التطوع إحدى القيم الدينية والاجتماعية المهمة في المجتمع بوجه عام، والمجتمع العربي بوجه خاص. ويشير عاطف غيث إلى أن هذا المصطلح يستخدم في العلوم الاجتماعية للإشارة إلى نظرية تؤكد أهمية الاختيار، والقرار، والهدف، والمعايير في الفعل الاجتماعي. وأنه بذلك يثير مسألة الإرادة الحرة، وتدخل المعايير والقيم والاتجاهات والآراء والاختيار وجميع المقولات الذاتية الأخرى (محمد عاطف غيث، 1979: 509). ويعتمد المجتمع العربي على العمل الجماعي في مواجهة أزماته والحفاظ على موارده. وعلى الرغم من أهمية التطوع يلاحظ تراجع العمل التطوعي ومحدوديته في منظمات المجتمع المدني، ويتفاوت نقص المتطوعين لدى المنظمات وفقاً لمجاله وتاريخ بداية نشاطه (منشورات الأمم المتحدة، 2001: 55).

ويعتبر تباعد منظمات المجتمع المدني وانفصالها عن الفئات المستفيدة وعدم إشراكها في كثير من الحالات، أحد كوابح جماح العمل التطوعي. فضلاً عن أن تدخل الحكومة في أنشطة بعض المنظمات غير الحكومية جعلها امتداداً للسلطة المركزية، مما أفقدها القدرة على جذب المتطوعين. ونظراً لسيطرة الحكومة على عملية اتخاذ القرار فيها، واستمرار القيادات نفسها على رأس بعض منظمات المجتمع المدني ولفترات طويلة، وتسخير نشاطها لخدمة أغراض تلك القيادات، فقد

أدى ذلك إلى خلق شعور عام بعدم الرضا والسخط في المجتمع، انعكست آثاره في عزوف الأفراد عن التطوع؛ لشعورهم بأن تلك المنظمات لا تعمل إلا لتحقيق مصالح قياداتها. بالإضافة إلى أن نشاط كثير من المنظمات غير الحكومية يغلب عليه الطابع الرعائي بأساليبه التقليدية، الذي يعكس عدم قدرتها على تجديد أنشطتها وآليات عملها وعلاقاتها مع أفراد المجتمع. وقد ترتب على ذلك تدني قيم المشاركة والعمل التطوعي.

**إعادة تشكل المجتمع المدني:**

إن الفساد البيروقراطي والقهر وضيق هامش الحرية، وفشل النخب السياسية الحاكمة في تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد التنمية، جعلها ترجع متحولة إلى ممارسات تشي في بعض مظاهرها بالديمقراطية من خلال الإصلاح الاقتصادي، وهو ما لوحظ بين عدد كبير من الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. ومن هنا يمكن القول: إن هناك عوامل داخلية أدت إلى انبعاث موجة من التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث عموماً والبلدان العربية خصوصاً، حملت في ثناياها إعادة تشكيل المجتمع المدني، وعلى رأسها الصراعات والأزمات والمشكلات الاقتصادية والسياسية، ونمو قوى المعارضة التي شهدتها هذه الدول (منشورات الأمم المتحدة، 2001: 286–287).

وفي هذا السياق عاد مفهوم المجتمع المدني إلى الظهور من جديد في خضم الموجة الثالثة للديمقراطية – كما أسماها عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتجتون –، تلك الحركة المتتابعة في الانتقال من نظم حكم سلطوية إلى نظم حكم تقوم على التعددية الحزبية والانتخابات الحرة للحكومات. فالديمقراطية واقتصاديات السوق لا يحققان الحرية وحدهما؛ حيث تحتاج الحرية إلى دعامة ثالثة، هذه الدعامة هي المجتمع المدني (Huntington,1999: 15).

كما أسهم اتساع نطاق التعليم بين السكان في رفع مستوى الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية، وزيادة الموارد المالية للأفراد، وظهور بدايات سياسة التحول الاقتصادي الليبرالي في الهياكل الاقتصادية؛ الأمر الذي سينعكس حتماً على إعادة تشكيل المجتمع المدني (سعد الدين إبراهيم، 2000: 24).

**تحرير المجتمع المدني من قيود الدولة:**

إن منظمات المجتمع المدني لا يجب أن تكون نسخة مكررة من مؤسسات

الدولة، أو أن تصبح مجرد تابع أو منفذ لأجهزة الدولة وسياساتها، بل يجب أن تكون مؤسسات متفاعلة مع الدولة، تتفق مع توجهاتها أحياناً وتختلف معها أحياناً أخرى، بما يحقق مصلحة المجتمع، وأن يمثل المجتمع المدني القوة الضامنة لعدم تحول الدولة إلى دولة شمولية، ويسهم كل من الدولة والمجتمع المدني في تطوير النظام الديمقراطي وتعزيز المشاركة والشراكة. والشراكة بقدر إيحاءاتها اللغوية أو الاصطلاحية، فإنها لا تعني من الزاوية الموضوعية بالضرورة توازناً في الأدوار والوظائف، بقدر ما تعني تكاملاً وتبادلاً للأدوار والوظائف؛ ومن ثم فإن الشراكة مسألة جوهرية لا تمس سلطة الدولة ولا تتجاوزها، بل تعزز موقعها.

ويذهب "النقيب" إلى أنه كلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وخفت فاعليتها وتوقف نشاطها، ازداد تعسف السلطة إزاء المواطنين، وتضخم دور الأجهزة الأمنية في العلاقة بين المواطنين والدولة على حساب حقوقهم وحرياتهم (خلدون حسن النقيب، 1987: 152). ويمكننا تصور أربعة سيناريوهات ممكنة لعلاقة المجتمع المدني بالدولة:

- الدولة الضعيفة مقابل المجتمع المدني الضعيف.
- الدولة القوية مقابل المجتمع المدني الضعيف.
- المجتمع المدني القوي في مواجهة الدولة الضعيفة.
- الدولة القوية مقابل المجتمع المدني القوي.

والسيناريو الثاني هو أكثر الأشكال انطباقاً على واقع العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي؛ حيث لم يصل المجتمع المدني إلى مرحلة الاستقلال الوجودي عن الدولة، بل إن الدولة نجحت في تحويل مؤسسات المجتمع المدني في معظم بلدان الوطن العربي إلى تنظيمات تعمل امتداداً لأجهزة الدولة (محمد عبد الحميد، 2003: 331). وللخروج من دائرة الدولة والتحرر من قيودها، على تنظيمات المجتمع المدني – كما يدعو حليم بركات – أن تنشط وتكون أكثر فاعلية وتتجاوز أدوارها التقليدية الرعائية إلى الأدوار التنموية؛ ومن ثم، فلابد أن تنفصل مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة التي تتصف بالاستبدادية والسلطوية، والحد من هيمنتها على كل وظائف المجتمع وشؤونه المختلفة. ولا يتم ذلك دون قيام أنظمة ديمقراطية تحترم الإنسان (حليم بركات، 2000: 945). وعلى هذا الأساس فإن المجتمع المدني ليس "إضعافاً للدولة ... وإنما هو حاجة ماسة لقوة الدولة،

ولذلك فالدولة المعاصرة إذا لم يكن بجانبها مجتمع مدني فإنها سوف توجده بوسائلها وطرائقها المباشرة وغير المباشرة؛ لأنها تعي حيويته لديمومتها" (محمد الغيلاني، 2004: 346). وهذا ما يجب أن تدركه الحكومات العربية، شريطة عدم تجريد المجتمع المدني من مهامه الأساسية في خدمة المجتمع.

إجمالاً فإن فاعلية المجتمع المدني هي جزء من فاعلية النظام السياسي. فالدولة هي في البداية والنهاية راعية المجتمع المدني، وهي الإطار القانوني الذي يعمل في كنفه. فالنظام السياسي الفعال هو القادر على خلق صور مدنية فعالة؛ ولذلك فإن الخبرة التاريخية تشير إلى أن المجتمع المدني يزدهر، إذا ما أتاح النظام السياسي قدراً من الحرية والمشاركة، والعكس صحيح (أحمد زايد، 2002: 529). ولن يتحقق ذلك إلا بالنظر إلى المجتمع المدني بوصفه شريكاً في عملية التنمية (UNDP Poverty Report,1998:14).

## ثامناً – مستقبل المجتمع المدني في عصر العولمة:

لاشك أن العولمة الرأسمالية هي أهم الظواهر العالمية المعاصرة، وأهمها تأثيراً في حياة الشعوب ومستقبلها. ومن أبرز مظاهر العولمة إعادة هيكلة الرأسمالية المعاصرة بإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالي بالشروط التي وضعتها رأسمالية المراكز المتقدمة، على أساس إعلاء شأن السوق وآلياته وفرض حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات، دون قيود أو عقبات؛ تطبيقاً لأفكار الليبرالية الجديدة، التي تشكل العنصر الأيديولوجي المسيطر والمركزي في عملية إعادة الهيكلة، هذه الهيكلة التي تجرى على امتداد العالم. وقد عانت دول الجنوب ومن ضمنها الأقطار العربية من مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة؛ نتيجة تطبيق السياسات، التي أوصت بها المؤسسات الرأسمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي السياسات المعروفة بالتكيف الهيكلي.

لقد أفرزت العولمة نتائج مؤثرة على بنية مؤسسات المجتمع المدني ووظيفتها، فقد خلقت مشكلات عالمية وقومية في آن واحد؛ مشكلات لا يمكن للدول القومية منفردة ولا تستطيع أن تنجح في التعامل معها. وظهرت نوعية من القضايا التي تحتاج إلى تعاون دولي يعيد الاعتدال للعلاقات الدولية، والتوازن بين السوق والقيم الإنسانية العالمية. ونتيجة للاتفاقيات الدولية وسياسات المؤسسات الدولية

وإفرازات قوى السوق، ظهرت الحركات الاحتجاجية العالمية الرافضة لأشكال التمييز والتهميش والظلم الذي أفرزته تلك السياسات. وقد أكدت تلك الحركات ولوج المجتمع المدني بوصفه مسرحاً للسياسة العالمية، وبدأت تتشكل ملامح كثيرة من مؤسساته؛ ومن ثم فالموقف العالمي سواء في مجال صعود الكونية، أو فيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية والسياسية والثقافية، ينعكس بشكل مباشر على أداء منظمات المجتمع المدني وعملها قومية كانت أم محلية (السيد يسين، 1998: 332).

ولتخفيف حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي حرصت قوى العولمة على توظيف **المجتمع المدني**؛ ليكون بديلاً للدولة الوطنية، التي تنسحب من أدوارها التقليدية ومسؤولياتها في دعم الفئات الفقيرة وتوزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة والكادحة والفئات الضعيفة. وتهدف قوى العولمة من دعمها للمجتمع المدني أن يقوم بدور البديل للدولة في مجال دعم الفئات الفقيرة، وتستخدم ملطفاً لحدة المشكلات الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، مثل الفقر والبطالة والتهميش، وليكون إطاراً يعبئ شرائح وقوى اجتماعية، تتحمل عبء مواجهة هذه المشكلات، وهو ما سيكون بالقطع على حساب دوره في دعم التطور الديمقراطي للبلاد.

وينظر البنك الدولي إلى المجتمع المدني من حيث ما يستطيع أن يقوم به من مساعدة في تعبئة الموارد بالطرق التي تعجز الدولة عن القيام بها، وباعتباره "**دولة الظل**" التي تقوم بوظائف تقليدية للدولة، مثل إنشاء وإدارة المدارس ومراكز الرعاية الصحية ومشروعات الأشغال العامة كشق الطرق والترع. بل إن تعريف البنك الدولي للمنظمات الأهلية يؤكد إصراره على دورها ملطفاً لحدة المشكلات، وليس باعتبارها الوسيط بين المجتمع والدولة، أو باعتبارها إطاراً مناسباً للإسهام في التحول الديمقراطي للمجتمع، أو لإمكانية قيامها بدور تغييري تنموي شامل. يتضح ذلك من تعريف البنك الدولي لها، بأنها مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات مستقلة كلياً أو جزئيًا عن الحكومات، وتتسم بالعمل الإنساني والتعاون، وليس لديها أهداف تجارية. ومما يساعد على تحقيق أهداف المؤسسات الرأسمالية الدولية في توظيف مؤسسات المجتمع المدني لخدمة سياساتها بناء منظمات غير حكومية عابرة للقوميات، ترتبط بشبكات عالمية، تسهم في تمويل أنشطة المنظمات الأهلية وغير الحكومية الوطنية، وفق أجندة الرأسمالية العالمية، بدلاً من أن تكون أولوياتها طبقاً لاحتياجات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد أدى الاختراق الأجنبي إلى إدخال تغييرات على **خريطة المجتمع المدني** في كثير من الأقطار العربية، حيث نلاحظ أن أساس هذه الخريطة في المجتمعات العربية – حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين – تمثل في منظمات شعبية تعبر عن مصالح فئات اجتماعية معينة، كالنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية والمنظمات النسائية والشبابية، أو منظمات غير حكومية دفاعية، أو جمعيات أهلية خيرية وثقافية واجتماعية، تقدم لأعضائها خدمات متنوعة، كما تقدم خدماتها للفئات الضعيفة في المجتمع، أو أندية رياضية وثقافية واجتماعية تشبع احتياجات أعضائها لأنشطة متطورة في هذه المجالات، وكذلك الجمعيات التعاونية.

لكن العولمة جاءت معها بقضايا جديدة ومشكلات جديدة مثل حماية البيئة من التلوث، والفقر، والهجرة واللاجئين وضحايا العنف والسكان الأصليين والمخدرات والإرهاب وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفولة وحقوق الأقليات الدينية والعرقية. ولأن منطق العولمة يستبعد قيام الدولة بدور أساسي في مواجهة هذه المشكلات فإنها شجعت على قيام منظمات غير حكومية للتعامل معها. كما أن نشطاء المجتمع المدني سارعوا في كثير من الأقطار لتكوين منظمات غير حكومية لمواجهة هذه المشكلات والتخفيف من حدتها. وسواء كان المشجع على قيام هذه المنظمات الجديدة هو العامل الخارجي أم الأوضاع الداخلية، فإن النتيجة واحدة هي قيام مئات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الجديدة التي تنشط حول أهداف مفتتة وقضايا جزئية دون ارتباط بالأسباب المشتركة لهذه المشكلات الجزئية، ودون وضوح حول إمكانية التنسيق والتعاون بينها لمواجهة هذه الأسباب التي تعود بالأساس إلى العولمة الرأسمالية وسياساتها (انظر: مايك فذرستون، 2000).

وهذا التغيير في خريطة المجتمع المدني يهدد مؤسسات المجتمع المدني بالتحول عن دورها الأساسي بوصفه جزءاً من المجتمع الديمقراطي، إلى ملطف ومخفف لحدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن سياسات العولمة وتأثيراتها على مجتمعاتنا، وهي تكرس في الوقت نفسه الحكم الاستبدادي. ومن ثم يمر المجتمع المدني في الوطن العربي بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد، تتشابك فيها الأبعاد العالمية والدولية، والمتغيرات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتيارات الفكرية والثقافية. وقد اتسع نطاق المجتمع المدني المنظم من 20 ألف مؤسسة في منتصف الستينيات إلى 70 ألفاً في أواخر الثمانينيات. ومع ذلك فهي تعاني في مجملها كثيراً من القيود والعوامل المحبطة

الناجمة عن تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. وتتفاوت أوضاع هذه المؤسسات من قطر لآخر باختلاف النظم السياسية (أماني قنديل، 1994: 69).

ففي الوقت الذي تطالب فيه قوى العولمة والداعون إليها بتحريك حر لرأس المال عبر العالم، كان على النظام السياسي في معظم البلدان النامية أن يقر بالتعددية السياسية وحق المجتمع في تنظيم نفسه وتوسيع مجالات الحرية العامة فيه. وفي ظل هذه الأجواء تصبح الظروف السياسية والاقتصادية مناسبة إلى حد كبير لمنح المؤسسات الأهلية حق العمل المستقل. وفي ظل هذه الأوضاع يقوم المجتمع المدني بدور القاطرة لعملية التحويل الديمقراطي في الداخل عبر النضال الضروري لاستلهام ووضع إستراتيجيات ورؤى جديدة للتنمية والتطور. كما يقوم بدور الجسم الحي الذي يخوض النضال؛ من أجل نشأة بيئة سياسية واقتصادية دولية مواكبة، أو مناسبة للتنمية البشرية وذات الوجه الإنساني في العالم الثالث.

ويشكل التحول نحو اقتصاد السوق وتوسيع دور القطاع الخاص دافعاً لتفعيل دور المشروعات الخاصة الفردية والجماعية، مما دفع إلى تكوين الجمعيات والمنظمات الأهلية التي تنشط في مجال التنمية المحلية، وفي تقديم الخدمات للفقراء والفئات الأكثر تضرراً من اقتصاد السوق. وتسعى هذه المنظمات أيضاً إلى تعزيز المشاركة الشعبية وتمكين الأفراد والجماعات من إشباع احتياجاتهم والدفاع عن حقوقهم وتفعيل مشاركتهم في المجالات العامة. وانعكاساً لمجمل الظروف المحلية والأوضاع العالمية، تنشط معظم تلك المؤسسات في مجالات تقليدية مثل التنمية المحلية، ومحو الأمية، والأمومة والطفولة، والتعاونيات. وتمارس هذه الجمعيات أنشطتها في إطار مكاني محدود كالمجتمع المحلي، وتلجأ بعض هذه الجمعيات إلى تكرار أنشطة تمارس في بعض الجمعيات وأحياناً للفئات المستهدفة نفسها.

وفي ظل التحديات العالمية والتكتلات التجارية العملاقة، التي تشكل الاقتصاد العالمي، ظهرت **منظمات نوعية** لم تكن معروفة من قبل، مثل المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وحماية المستهلك، وحماية الآثار البيئية، ومكافحة العنف ضد المرأة، ورعاية اللاجئين والعائدين، فضلاً عن تزايد الجمعيات النسائية (سعد الدين إبراهيم، 2000: 27–30). وفي هذا المناخ الكوكبي، تنشط بعض **الجماعات الدينية** ، من خلال عدد من الجمعيات الأهلية، وفق منظور ديني بحت لعمليات التكافل الاجتماعي. وتلقى هذه الجمعيات نجاحاً في أعمالها، سواء من حيث حصولها على

دعم وتمويل شعبي أو نتيجة إقبال الكثيرين عليها للحصول على خدماتها. كما ترتبط الجمعيات الخيرية والثقافية بشكل مباشر بالأحزاب السياسية الكبيرة، ومن ثم تشكل وسيلة لتوسيع القاعدة الشعبية للأحزاب، بما ينعكس ذلك من نتائج إيجابية وسلبية على العمل الخيري بصورة خاصة.

وقد دأبت الأمم المتحدة على التكيف مع نمو المجتمع المدني وتزايد دوره في المجتمع الدولي. فعلى المستوى العملي، أنشئت مراكز تنسيق للمنظمات غير الحكومية داخل الأمانة العامة؛ هدفها تسهيل التفاعل مع هذه المنظمات وفيما بينها، كما أفضى تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة للهيئات الحكومية الدولية – التي تتعامل مباشرة مع المنظمات غير الحكومية – إلى تقوية التفاعل بين هذه المنظمات والدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، سعت الأمانة العامة إلى تيسير الاتصال بين المنظمات غير الحكومية نفسها بتشجيع نمو الشبكات الإقليمية لهذه المنظمات، ولا سيما في البلدان النامية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2002: 1). وحتى يمكننا – المجتمعات العربية والنامية على السواء – الاستفادة القصوى من المجتمع المدني ومنظماته المختلفة في تنمية والمجتمع العربي وتحديثه؛ لابد من تفعيل وجوده في عصر الرأسمالية النفاثة – إذا جاز التعبير – وفي ظل آليات الهيمنة العالمية. ولن يتأتى ذلك بالأحلام والآمال، وإنما سيتأتى باتباع جملة من الإجراءات:

– أن تسعى منظمات المجتمع المدني إلى المتطوعين بدلاً من انتظار مجيء المتطوعين إليها.

– تشجيع منظمات المجتمع المدني للأشكال الجماعية للعمل التطوعي وعدم الاقتصار على التطوع الفردي.

– تعبئة الإمكانات التطوعية من خلال تغيير الأسلوب الإداري القائم على البناء الرأسي، الذي يقترب أكثر من التنظيمات البيروقراطية منه إلى التنظيمات التطوعية (منشورات الأمم المتحدة، 2001: 56).

## تاسعاً – مناقشة عامة واستخلاصات:

إن الدول العربية، التي تواجه في عصرنا تهديدات خطيرة وتحديات سياسية واقتصادية كبرى، تحتاج للنجاح في مجابهة هذه التحديات والمخاطر، إلى إشراك سائر قوى المجتمع ذات المصلحة في هذه المجابهة. فارتفاع مؤشرات البطالة وإدمان المخدرات والإرهاب والعنف والطلاق والفساد (بجميع أشكاله) وغيرها، تعكس حقيقة

الأزمة التي يعيشها المجتمع العربي. ولعل المشكلة الرئيسة التي تعوق الحد من تلك المؤشرات الخطيرة، يتمثل في إصرار الحكومات العربية على أنها هي المسؤولة – والمسؤولة وحدها – عن معالجة تلك الظواهر السلبية، وهو أمر غير صحيح مطلقاً. والتقليل من حجم الظواهر السلبية في المجتمع العربي لا يمكن أن يتحقق إلا بتعاضد الجهود والتعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. ومن ثم فالحكومة العربية أياً كانت، مطالبة بإفساح المجال لبناء مؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل دورها والتفاعل معها. فهذه المؤسسات يمكن أن تكون سنداً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومساعداً في تسليط الأضواء على النواقص والثغرات في أداء الدولة، وفي العمل على تجاوزها في الوقت المناسب.

ومنظمات المجتمع المدني ضرورة في عالم اليوم، وذلك لدورها الأمثل في رعاية الأفراد وتحقيق متطلباتهم الضرورية وتطوير قدراتهم ومهاراتهم الذاتية وتنمية مواهبهم المتنوعة. كما أنها تسهم إسهاماً فعالاً في التوعية المجتمعية ولاسيما ما يتعلق بالمصلحة العامة للمجتمع، من خلال تبني القضايا المهمة وإيجاد الحلول البناءة في مجال السياسة والاقتصاد والثقافة والبيئة. إن منظمات المجتمع المدني هي "صمام أمان" للمجتمع، على نحو ما يذهب إليه تقرير وزارة التخطيط الكويتية الذي جاء في إحدى فقراته:

إذا كانت التنمية هي القدرة على الاستفادة القصوى من الموارد المادية والبشرية للمجتمع، وتوجيهها في مسارات تحقق الأهداف الوطنية العامة، فإن العمل التطوعي – بناء على ذلك – يعتبر رافداً من روافد التنمية والتقدم الاجتماعي. فالعمل التطوعي الذي هو العنصر المكون للمجتمع المدني يسهم في الاستفادة من طاقات أفراد المجتمع، وتوجيهها إلى نشاطات تعود بالخير على المجتمع، فضلاً عن أنها تلقي عن كاهل الدولة بعضاً من الأعباء والتكاليف. ثم إن العمل التطوعي في إطار التنظيمات غير الحكومية عادة ما يكون أقدر من المنظمات الحكومية في بعض النشاطات، لأسباب متعددة، خذ مثلاً نشاط منظمة العفو الدولية؛ حيث إن مصداقية هذه المنظمة ترتكز أساساً على حياديتها وعدم تبعيتها لأي نظام سياسي أو انتمائها إلى أي دولة معينة (عدنان الرفاعي وآخرون، 2002: 3) .

من جهة أخرى، تحتاج الحكومات العربية لمنظمات المجتمع المدني؛ من أجل تعزيز وعي الأفراد بالأهداف الإنمائية الثمانية (القضاء على الفقر، تعميم التعليم

الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين، تخفيض معدل وفيات الأطفال، الارتقاء بمستوى صحة الأم، مكافحة الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض الوبائية، كفالة التنمية المستدامة، الشراكة العالمية من أجل التنمية)، التي يجب أن تحققها الحكومات في عام 2015، باعتبار أن تلك الأهداف تمثل محوراً لجميع الجهود الدولية في الوقت الراهن (وزارة التخطيط، 2003).

ونختتم الدراسة بتسليط الضوء على خمس نتائج مهمة:

1- يعاني المجتمع العربي ضعفاً شديداً في قواعد البيانات الخاصة بالمجتمع المدني وأنشطته، سواء من جانب الإنفاق والتمويل أم عن الفئات المستفيدة ومناطقها في الريف والحضر. ويرجع ذلك إلى قصور أوغياب الوعي الرسمي بأهمية البيانات باعتبارها مؤشرات تعين متخذي القرار وصانعي السياسات على وضع الخطط وبرامج التنمية.

2- مازالت الدولة في معظم الأقطار العربية، لها اليد العليا في تحديد حركة مؤسسات المجتمع المدني ودوره. هذا بالإضافة إلى الغياب شبه الكامل للحدود الفاصلة بين العمل الأهلي والعمل الحكومي، الأمر الذي ينعكس على فاعلية المجتمع المدني.

3- تفريغ العمل الأهلي من مضمونه الإنساني التطوعي، وذلك باعتباره رمزاً للوجاهة الاجتماعية.

4- شخصنة مؤسسات المجتمع المدني، ويرجع ذلك إلى ضعف الممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني، وأن كثيراً من الإجراءات تتم بطريقة شكلية؛ مما يؤدي إلى احتكار الأقلية لصنع القرار.

5- مازالت أغلب مؤسسات المجتمع المدني تعمل في إطار دورها التقليدي الخدمي والرعائي، وأن النظرة إلى التنمية باعتبارها مسؤولية الدولة مازالت هي السائدة، مع غياب النظرة الشمولية للتنمية، ويتضح ذلك بجلاء من انخفاض حجم الأنشطة التنموية لمؤسسات المجتمع المدني مقارنة بالأنشطة الأخرى.

إجمالاً وانتهاءً، إن المجتمع المدني في عصر العولمة يعد أداة جديدة – في ظل مشكلات الفقر والبطالة والتهميش وتدني النمو – للمشاركة في صياغة الخطط التنموية وتنفيذها. ولتحقيق ذلك الهدف لابد من توفر عدد من الشروط، يمكن إجمالها فيما يلي:

1 – نشر ثقافة التطوع والقيم المدنية باعتبارهما جزءاً أساسياً من رأس المال الاجتماعي؛ الذي يعد بحق الإطار الذي تتشكل في ظله الثقافة المدنية.

2 – البعد عن النخبوية في مؤسسات المجتمع المدني، والعمل على الامتداد الأفقي نحو إطار مجتمعي أوسع، ولن يتأتى ذلك دون إعادة تفعيل دور المواطن العربي الممارس للعمل التطوعي، وذلك يندرج في إطار نشر الديمقراطية وبالتوازي مع مكافحة الفساد.

3 – طرح رؤية إصلاحية تنموية بديلة من وجهة نظر المجتمع المدني العربي، تنطلق من الواقع المعيش وتتلمس المشكلات الحقيقية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إجراء دراسات متعمقة من قبل المتخصصين والباحثين حول واقع المجتمع المدني ومشكلاته.

4 – إن منظمات المجتمع المدني تعد ضرورة حياتية على المستويين المحلي والعالمي؛ ومن ثم لابد من تطوير البنية المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني وتحديثها، حتى نتجنب مؤشرات بطء النضج المؤسسي للمجتمع المدني في واقعنا العربي. كما أن المجتمع العربي يواجه كثيراً من المشكلات الخطيرة، التي تتطلب تضافر الجهود في مواجهتها ومعالجتها، وهو أمر لن يتحقق إن لم تمنح منظمات المجتمع المدني الحرية الكاملة في الإسهام الفعال في مواجهة ما يتعرض له المجتمع من مشكلات ومخاطر.

## المراجع:


إبراهيم عبد المعطي نعيم (2000). العمل الأهلي التطوعي والعولمة. القاهرة: المؤتمر السنوي للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، تحرير عبد الهادي الجوهري.

إبراهيم نصر الدين (1998). العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث. في ندوة العولمة. القاهرة: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

أحمد ثابت (1999). **الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم**. القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر. كتاب المحروسة.

أحمد حسين حسن (1999). الجماعات السياسية والإسلامية والمجتمع المدني في مصر (دراسة في استراتيجية بناء النفوذ والتغلغل الفكري: دراسة حالة لنقابة المهندسين (75–1995). القاهرة. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

أحمد زايد (2002). **إشكاليات تأسيس المجتمع المدني وخصوصية الحداثة العربية**. القاهرة:

مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، بحوث في الأنثروبولوجيا العربية، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

أحمد زايد، محمد عبد البديع، وآمال طنطاوي (2006). **رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى**. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. جامعة القاهرة: كلية الآداب.

أحمد شكر الصبيحي (2001). **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أحمد مجدي حجازي (2000). الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيرات العالمية المعاصرة على قطاعات الشباب في الدول النامية "العولمة والتهميش الاجتماعي"، أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع، تحرير – محمود الكردي. القاهرة: جامعة القاهرة: كلية الآداب.

أشرف عبد الوهاب (2003). **التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير**. القاهرة: تقارير بحث التراث والتغير. مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

أماني قنديل (1994). **المجتمع المدني في العالم العربي**. القاهرة: دار المستقبل العربي. منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن.

أماني قنديل (1999 أ). تطور المجتمع المدني في مصر. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد السادس والثلاثون، العدد الثالث: 69.

أماني قنديل (1999ب). المجتمع المدني في مصر. القاهرة مؤتمر الخبرة السياسية المصرية في مائة عام. مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسة.

أماني قنديل (2000أ). **المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية: تفاعلات فاعل دولي جديد وآثاره المنعكسة على العالم العربي.** القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

أماني قنديل (2000ب). **المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

أماني قنديل (2000ج). **دراسة مقارنة لدور المنظمات الأهلية في التنمية المحلية**. القاهرة: دار الثقافة.

أماني قنديل(2000 د) انعكاسات العولمة على المنظمات الأهلية دمج أم إقصاء؟. القاهرة. المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

أنتوني جيدنز (1999). **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**. ترجمة أحمد زايد وآخرون. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

أنتوني جيدنز (2006). **مقدمة نقدية في علم الاجتماع**: ترجمة أحمد زايد وآخرون. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

إيمان حسن (1999). **العولمة ومؤسسات المجتمع المدني**. القاهرة. جسور، مركز جيل السبعينات، العدد 1.

أيمن إبراهيم الدسوقي (2000). المجتمع المدني في الجزائر (الحُجرة – الحصار – الفتنة). بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، **المستقبل العربي**، العدد 259: 437–460.

بورديو (1996). **أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي**. القاهرة. ترجمة إبراهيم منجي، دار العالم الثالث.

**الجمعية العامة للأمم المتحدة (2002) تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. نيويورك:.**

جميل هلال (2004). **حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مداخلة حول ندوة المجتمع المدني.

جورج بيره (1995). **المجتمع المدني والتحول** الديمقراطي في سوريا. القاهرة. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع.

حازم الببلاوي (2000). النظام الاقتصادي الدولي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. **عالم المعرفة.**

الحبيب الجنحاني (1999). المجتمع المدني بين النظرية والممارسة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. **عالم الفكر**، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون، يناير / مارس.

حسنين توفيق إبراهيم (1999). العولمة والأبعاد والانعكاسات السياسية. **عالم الفكر**. العدد الأول – الثاني. المجلد الثامن والعشرون: 185 – 226.

حسين الجمال (2000). دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الجمعيات الأهلية في ظل العولمة. القاهرة. المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

حليم بركات (2000). **المجتمع المدني في القرن العشرين: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حمد الناصر (2001). المعوقات الأساسية في عملية التحول نحو المجتمع المدني في دول الخليج والجزيرة العربية. سوريا. **مجلة النهج**، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، مج 17 ، العدد (64): 83–60.

حيدر إبراهيم على (1996). **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في السودان**. القاهرة. مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع.

خالد عبد الفتاح عبد الله (2006). **قيم العمل الأهلي في مصر: دراسة ميدانية** . القاهرة: تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. جامعة القاهرة: كلية الآداب.

خلدون حسن النقيب (1987). **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.

زياد أبو عمرو (1995). **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في فلسطين**.القاهرة. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع.

ستيفن ديلو (2003). **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني.** القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. المشروع القومي للترجمة. ترجمة ربيع وهبة، مراجعة علا أبو زيد، 467.

سعد الدين إبراهيم (1998). **دور المؤسسات المهنية والأندية الفكرية في دعم ثقافة المجتمع المدني**، حلقات نقاشية. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

سعد الدين إبراهيم (2000). **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر**. القاهرة: دار قباء. المجلد الثامن، المجتمع المدني.

سلامة كيلة (2004). **مشكلات مفهوم المجتمع المدني.. دعوة للتدقيق.** سوريا: لجان إحياء المجتمع المدني.

السيد يسين (1998). **الزمن العربي والمستقبل العالمي**.القاهرة: دار المستقبل العربي.

السيد يسين (1999). **العولمة والطريق الثالث**. القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات.

شارلوت سيمور سميث (1998). **موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية.** القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. المشروع القومي للترجمة. ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف محمد الجوهري.

شريف منصور (2004). **التقرير السنوي للمجتمع المدني: التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. القاهرة. تقديم سعد الدين إبراهيم، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

عبد الباسط عبد المعطي (1996). المجتمع المدني وأهداف التنمية البشرية في المجتمع العربي. القاهرة.المؤتمر العلمي الأول حول "الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.

عبد السلام محمد شعبان (2000). **المجتمع المدني والدولة في لبنان: دراسة بنائية تاريخية.** القاهرة. رسالة ماجستير غير منشورة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد الدراسات والبحوث العربية.

عبد الغفار شكر (2002). **أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي**. القاهرة. اليسار الجديد، شركة الأمل للطباعة والنشر، العدد الأول.

عبد القادر الزغل (1990). **مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية**، في: جرامشي وقضايا المجتمع المدني. القاهرة: مركز البحوث العربية.

عبد القادر الزغل (1998). **إشكالية تزامن مفهومي المجتمع المدني والعولمة**. القاهرة. مؤتمر العولمة والهوية الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة.

عبد الله حنا (2002). **المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة.** سوريا: دار المدى للثقافة والنشر.

عبد النور بن عنتر (2003). الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية. **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: 80.

عدنان الرفاعي وآخرون (2002). **تطوير دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادي والاجتماعية بالدولة.** الكويت: وزارة التخطيط: 3.

عزت حجازي (1999). المجتمع المدني: تجربة مصر. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الثالث: 54.

عزمي بشارة (1998). **المجتمع المدني: دراسة نقدية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية».

علي إسماعيل نصار(2002). **الديمقراطية ومستقبل المجتمع المدني في لبنان.** المجتمع المدني وسياسات الإفقار في الوطن العربي (تحرير يسري مصطفى). القاهرة. ميريت للنشر والتوزيع.

علي الزعبي (2004). العولمة والثقافة: عرض وصفي نقدي. القاهرة: **السياسية الدولية**، العدد 158، أكتوبر: 20–29.

عمر برنوصي (2005). **مفهوم المجتمع المدنيين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة.** الأردن: مركز دراسات أمان».

فهيمة شرف الدين (2002). الواقع العربي وعوائق تكون المجتمع المدني . بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. **المستقبل العربي**، العدد 278: 1.

كريم أبو حلاوة (1998). **إشكالية مفهوم المجتمع المدني، النشأة ـ التطور ـ التجليات.** دمشق: دار الأهالي.

كمال التابعي (2005). **التنمية البشرية: دراسة حالة لمصر.** القاهرة. مكتبة الإنجلو المصرية.

مايك فذرستون (2000). **ثقافة العولمة: القومية والعولمة والحداثة**، ترجمة عبد الوهاب علوب. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

**مجلة المظلة** (2004). الشبكة العربية للمنظمات الأهلية القاهرة: العدد 35: 13.

محروس محمود خليفة (2003). **المنظمات غير الحكومية ودورها في إنجاز التحول الديموقراطي والتنمية في مصر: دراسة حالة 1980–2000.** القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كتابات اجتماعية معاصرة، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

محمد الحوراني (2003). المجتمع المدني صيغة جديدة في تجاوز الدولة القطرية. الأردن. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، جامعة مؤتة، العدد: 3، المجلد 18: 3–27.

محمد العجاني (2003). **الإشكاليات الراهنة لعمل المنظمات الأهلية في مصر.** القاهرة. ملف مستقبل العمل الأهلي في مصر "تحرير مدحت الزاهد"، مركز الفسطاط للدراسات والاستشارات.

محمد الغيلاني (2004). **المجتمع المدني: حججه، مفارقاته ومصائره، هل سيتم الاحتفاظ به؟** بيروت: دار الهادي للنشر والتوزيع.

محمد جمال باروت (1995). **المجتمع المدني مفهوماً وإشكالية.** سوريا: دار الصداقة. دراسات فكرية.

محمد عابد الجابري (1993). إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في العالم العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. **المستقبل العربي**، العدد 167: 45.

محمد عاطف غيث (1979). **قاموس علم الاجتماع**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

محمد عبد الحميد إبراهيم (2003). **آفاق العمل التطوعي في ظل غياب الثقافة المدنية**، في كتابات اجتماعية معاصرة. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

محمد فهمي الشلالدة (2004). **تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود**. الأردن: مركز دراسات أمان.

محمود عبد الفضيل (2000). الخصخصة ومتطلبات التنمية والتوزيع والعدالة الاجتماعية في الوطن العربي، تعقيب على ورقة ياسين سعيد نعمان. دمشق: المؤتمر السنوي الرابع للمركز العربي للدراسات الإستراتيجية.

محمود عودة وآخرون (2000). **واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية: دراسة ميدانية لأربعة أقطار عربية**. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

مصطفى خلف (2002). **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع** "مترجم ". القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

مصطفى خلف (2003). **قضايا معاصرة في نظرية علم الاجتماع**. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية: كتابات اجتماعية معاصرة، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

مصطفى كامل السيد (1994). **المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي**. القاهرة: أعمال الندوة السنوية لقسم الاجتماع، تحرير أحمد زايد، سامية الخشاب. جامعة القاهرة: كلية الآداب.

مصطفى كامل السيد (1995). **مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

معن خليل عمر (2000). **معجم علم الاجتماع المعاصر**. القاهرة: دار الشروق.

منشورات الأمم المتحدة**(2001)**. **تقرير التنمية البشرية**. اليمن.

نجوى سمك، السيد صدقي عابدين وآخرون (2002). **دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة (الخبرتان المصرية واليابانية)** . القاهرة. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

**نشرة البحوث العربية** (2000). العدد 12. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

نضال درويش (2004). **المجتمع المدني بين التهميش والتجييش**. القاهرة: مقالات ثروة.

نهاد محمد كمال (2000). دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري: دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من 1970 – 1995. القاهرة. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

هربرت ماركيوز (1979). **العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية**. ترجمة فؤاد زكريا. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

وزارة التخطيط (2003). **الكويت: الغايات الإنمائية للألفية، الانجازات والتحديات** الكويت.

Antheier, H. & L. Carlson (2003) Civil Society: What is, and how to measure. Center for Civil Society, Briefing, No. 3.

Cahichian, M. (2003) Structural impediments of the civil society project in Iran: National and global dimensions. *International Journal of Comparative Sociology*, vol.44,Issue2: 19.

Coleman, J. (1988) Social capital in the creation of human capital, *American Journal of Sociology*, Vol.94: 121.

Epley, J. L. (2000) Development issues and the role of religious organizations in indonesia. *Studies on Asia, Series II*, vol. 1, Issue.1, University of Michigan.

Hearn, F. (1997) *Moral order and social disorder: The American search for civil society*, New York: Aldine de Gruyter Publisher.

Hanley, S. (1999) *Civil society: An idea whose time has gone?*, Central Europe Review.

Ismael, T. & J. Ismael (1997) Civil society in the Arab World: Historical Traces, Contemporary Vestiges. Arab Studies Quarterly, Vol. 19: 77-78.

Kamrava, M. (1998) *Democracy in the balance: Culture and society in the Middle East*, New York: Chatham House Publishers.

Huntington, S. (1999) Democracy s Third Wave, *Journal of Democracy, Vol.2,No.2, Spring*.

Lewis, D. (2001). Civil society in Non-Western contexts: Reflections on the 'usefulness' of a concept, Civil Society Working Paper 13, October.

Putname, R. D. (1995) *Bowling alone: Americans declining social capital. Journal of Democracy* 6, January: 65-68.

Saikal, A. & A. Schnabel (2003) *Democratization in the Middle East*: Experiences, Struggles, Challenges, New York: United Nations University Press.

Udaya, W. (1997) *The civil society sector in the developing world*. Copyright, PAMIJ.

United Nations (1998) *Poverty reduction strategies*, Areview World Summit for Social Development.

UNDP Poverty Report (1998) *Over coming human poverty*. United Nations Development Programme.

Walzer, M. (1998) *Toward a global civil society, Oxford: Berghahn Books*.

World Resources 2002-2004, (2000) *Decisions for the earth: Balance, Voice, and Power*. World Resources Institute.

قدم في: فبراير 2006
أجيز في: نوفمبر 2007

# The Reality of the Arab Civil Society and its Future

***Ali Z. Al-Zu'abi****

Globalization and its relationship to civil society has recently been a topic of great concern in many studies and writings, especially in the field of social sciences. However, reviewing such literature reveals numerous discrepancies related to the interpretation of the concept of globalization and civil society, including the complexity of their relationship. Therefore, the study tries to present an understanding of the influence that globalization has had upon the contemporary civil society, especially in shaping its trends and characteristics. The paper also argues that Arab civil society must be given the political and social opportunity to become more influential in its society. This will definitely help achieve the hope of a healthy society which is able to meet contemporary and future challenges such as poverty, unemployment, crime, fundamentalism, terrorism, and environmental pollution, as well as the deterioration of freedom and democracy.

**Key words:** Civil society, Globalization, Development, Non-governmental organizations.

(*) Dept. of Sociology, College of Social Sciences, Kuwait University, Kuwait.